جامـعة غردايـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص :تجارة و مالية دولية

بعنوان:

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2021

من إعداد الطالب : خوذيري عيسى

تحت اشراف الدكتورة :نصيب أميرة

أمام لجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د.أويابة صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
د.نصيب أميرة	أستاذة محاضرة أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ.الشرع العالية	أستاذة محاضرة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

يقول العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر."

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ .

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وأشكره على توفيقه لإنجاز هذا البحث.

ثم من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة الدكتورة نصيب أميرة على إشرافها ونصائحها

وتوجيهاتها القيمة، وخدمتها للعلم.

وأشكر الأساتذة الكرام المناقشين على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ .

إلى الوالد والوالدة الكريمة أطال الله في عمرهما بالمعافاة الدائمة اللذان سهرا على وصولي إلى هذه الدرجة من العلم

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية، إلى أولادي آدم، سجود ومريم ،

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة .

إلى كل العاملين من أجل نشر العلم والأخلاق.

أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص :

استهدفت الدراسة معرفة مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2021،حيث قمنا بدراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد توصلت الدراسة الى أن التجارة الخارجية تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال ما توفره الصادرات من العملة الأجنبية لتغطية احتياجات المجتمع الجزائري من الواردات ، ولقد أثبتت النتائج وجود علاقة ايجابية بين التحرير التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1 % تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.09 % أو بمعنى أن النمو الاقتصادي يتأثر ايجابيا بالصادرات، الا أن هذا يعود لطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على المحروقات مما انعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي ، وبناءا على هذا ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ضرورة اتباع السياسة التجارية الملائمة .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، تحرير تجاري، نموذج ARDL، الجزائر .

Summary

The study aimes to assess the impact of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2021. A standard analysis was conducted using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL). The study found that foreign trade plays a significant role in the Algerian economy by providing foreign currency to cover the import . The results demonstrated a positive relationship between trade liberalization and economic growth in Algeria. However, this is influenced by the nature of Algerian exports, which are primarily based on hydrocarbons, positively affecting economic growth rates. Based on these findings, it is advisable for the Algerian government to diversify exports beyond the hydrocarbon sector while implementing appropriate trade policies.

Keywords: Foreign trade, economic growth, trade liberalization, ARDL model, Algeria.

المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
❖ الإهداء.....	II I
❖ شكر و تقدير.....	IV
❖ الملخص.....	V
❖ قائمة المحتويات.....	VII
❖ قائمة الجداول.....	IX
❖ قائمة الأشكال البيانية.....	X
❖ مقدمة عامة	أ
❖ الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	1
• المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لتحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي	2
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية و أهم النظريات و السياسات التجارية.....	3
المطلب الثاني : مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية	31
• المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	37
المطلب الاول: دراسات سابقة باللغة العربية	37
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية	39
❖ الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2021.	41
• المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إل التحرير.....	59
المطلب الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية	59
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	61
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية.....	62
• المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في	66

الجزائر	
المطلب الاول: بيانات و منهجية الدراسة	66
المطلب الثاني: متغيرات و نموذج الدراسة	67
المطلب الثالث: نتائج الدراسة و مناقشتها	74
❖ الخاتمة.....	82
❖ المراجع.....	90
❖ الملاحق	96

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1–1	أدوات السياسة التجارية	19
2–1	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	28
3–1	الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (1947–1994).	32
1–2	نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Lgdp1	73
2–2	نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Lexp1	73
3–2	نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Limp1	73
4–2	نتائج اختبار جذر الوحدة	74
5–2	نتائج اختبار الحدود Bound Test	76
6–2	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل	77
7–2	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	78
8–2	نتائج إختبار (Breusch-Godfrey LM	78
9–2	اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Heteroskedasticity Test:)	79

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	نمط التجارة الدولية وفق نظرية هكشر و أولن	11
2–1	آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور	15
3–1	منحنى دورة حياة المنتج	16
4–1	أشكال التكتل الاقتصادي	23
1–2	التمثيل البياني لمتغيرات نموذج الدراسة	69
2–2	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lgdp1	70
3–2	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LIMP1	71
4–2	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lexp1	72
5–2	اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque Bera)	74
6–2	اختبار استقرارية معلمات النموذج	80

مقدمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية القوة الدافعة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي الذي يعد من أهم مؤشرات ازدهار ورفاهية المجتمع ، اذ تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما وفعالا في مختلف المجالات في معظم اقتصاديات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، بوصفها محركا للنمو الاقتصادي ، و هذا من خلال السياسات و الاستراتيجيات التي تكون اما انفتاحية أو حمائية أو استراتيجية كما يصفها Paul Krugman ، و هذا لبلوغ مجموعة من الأهداف المتمثلة في تحقيق الاستقرار في الأسعار، و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، و محاربة البطالة و التضخم و كذا تخفيف العجز في موازين المدفوعات، لتتكمن في الأخير من تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي .

وفي ضل الاتجاه المتزايد نحو إزالة الحواجز والقيود الجمركية و العراقيل التي تعيق حرية التجارة الدولية ، تعددت الآراء و الأفكار حول موضوع تحرير التجارة الخارجية و أثره على النمو الاقتصادي فمنهم من يرى ايجابية تحرير التجارة على النمو الاقتصادي من خلال تحقيق وفورات الحجم و تعزيز كفاءة تخصيص الموارد و تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية و تسهيل نشر المعرفة و المساهمة في التطور التكنولوجي مما يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، ومنهم من له رأي مناقض و معارض يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية التي يشكل فيها قطاع المحروقات الركيزة الأساسية في الاقتصاد ، و هذا من خلال تحفيز النمو الاقتصادي في ظل توجهها نحو الانفتاح التجاري ، و خاصة أنها تزخر بالموارد الطبيعية وتتوفر على طاقات بشرية معتبرة، فهي قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إذا تمكنت من الاستفادة من انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

وفي اطار التحرر التجاري تسعى الجزائر للاندماج في النظام التجاري العالمي ، في ضل تبنيها لسياسة تجارية تحررية ، من خلال إبرامها لعدة اتفاقيات تجارية ،لعل أبرزها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 م ،و اتفاق الدخول الى المنطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009م ، بالإضافة الى محاولتها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، و الانضمام لمنطقة التبادل الحر الإفريقية، وقد يترتب عن هذه المبادرات الجزائرية فتح الأسواق الداخلية وتحريرها أمام التجارة والاستثمارات البينية والتي تهدف من خلالها الجزائر إلى تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

ورغم جهود الحكومات المتعاقبة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة، لكن ذلك لم يتحقق بشكل مستمر وفي المدى الطويل ، بدءا من التحول إلى اقتصاد السوق في بداية 1990 والبرامج الاقتصادية المسطرة و برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، وبرنامجي دعم النمو 2005-2014 الا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت متذبذبة ما يدعو إلى دراسة أسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي رغم توافر العوامل الضرورية لذلك وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الآتية.

أ – طرح الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن ابراز معالم اشكاليتنا كما يلي :

ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 ؟

بناءا على الاشكالية السابقة يمكن طرح بعض التساؤلات التالية :

- ✓ ما مفهوم التجارة الخارجية وما هي أهم النظريات و السياسات المنبثقة عنها ؟ و ماهي العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و عملية النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هو دور كل من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و المنظمة العالمية للتجارة في إرساء حرية التجارة الخارجية ؟
- ✓ ما هي التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد الى التحرير ؟
- ✓ كيف يؤثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ب– الفرضيات :

قصد معالجة الاشكالية المطروحة وبما أنه توجد إشكالية رئيسية متعلقة بالبحث، فمن المهم أن تقابلها فرضية أساسية، تتمثل في: "بالنظر لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع واحد في صادراته، فان تحرير التجارة الخارجية سيؤدي الى ارتفاع الواردات أكثر من الصادرات مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي "

أما الفرضيات الفرعية فهي:

- ✓ يؤثر تحرير التجارة الخارجية ايجابا على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

- ✓ تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال تأثير كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.

ت– أهداف الدراسة :

مما خلال ما سبق يمكن تحديد أهداف هذا البحث كمايلي:

- ✓ الاطلاع على أهم النظريات التي مرت بها التجارة الخارجية ، و السياسات التجارية المنبثقة عنها .
- ✓ تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي وابراز أراء ووجهات نظر الباحثين كل حسب أفكاره.
- ✓ معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
- ✓ الاطلاع على أهم المحطات التي مر بها النظام التجاري الدولي في اطار تحرير التجارة الخارجية بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات) الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)
- ✓ التعرف على أهم المحطات التي مر بها النظام التجاري في الجزائر بدءا من مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى مرحلة تحريرها.
- ✓ بناء نموذج قياسي يحدد فيه أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي .

ث– أهمية الدراسة:

يمكن الحديث عن أهمية الدراسة المتمثلة في أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال مايلي:

- أن التجارة الخارجية تعتبر القوة الدافعة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الذي يعد من أهم مؤشرات ازدهار ورفاهية المجتمع و بناء الاقتصاد الجزائري ؛
- التوجهات العالمية و الاقليمية التي فرضت على الجزائر كباقي الدول بدل الانعزال و الانخراط في ديناميكية تحرير التجارة الخارجية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي بأقل الأضرار المحتملة ؛

- قياس الدور الذي يمكن أن يقوم تحرير التجارة الخارجية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال المؤشرات و المتغيرات المدروسة.

ج- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

يمكن ايجاز الأسباب التي دعتنا الى البحث في هذا الموضوع في النقاط الأتية :

- ✓ طبيعة التخصص و الرغبة في معالجة المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية .
- ✓ أهمية التجارة الخارجية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي و امكانية بناء و أساس متين للاقتصاد الجزائري كونها مصدرا لجلب العملات الاجنبية.
- ✓ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المتجددة والتي تدور حولها النقاشات باستمرار.
- ✓ الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية خاصة بعد أن أصبح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خيارا استراتيجيا للعديد من الدول بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ح- منهج البحث و حدود الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة الزمنية 1990-2021 ، وتتمثل حدود الدراسة في مايلي :

- ✓ الاطار المكاني : الجزائر
- ✓ الاطار الزماني : من 1990 الى 2021

خ- هيكل الدراسة:

إن محتوى هذه الدراسة يتطلب تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسين هي:

- ❖ الفصل الأول: يتناول الأدبيات النظرية و التطبيقية لتحرير التجارة الخارجية و بالنمو الاقتصادي و الذي من خلاله تطرقنا فيه الى الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية والسياسات المنبثقة عنها وأهم النظريات

المفسرة لها، و المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتحرير التجاري ، بالإضافة الى الدراسات السابقة العربية و الأجنبية .

- ❖ الفصل الثاني: يتناول دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى أفاق البحث.

د- صعوبات الدراسة :

يمكن ايجاز الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة، و التي لا تختلف في مضمونها عن تلك المألوفة لدى الباحثين، فيما يلي:

- ✓ اختلاف بعض الاحصائيات من مصدر لأخر .
- ✓ صعوبة الترجمة والتحكم في المصطلحات.
- ✓ عدم الالمام بمنهج الدراسة القياسية و الذي تلقينا فيه مبادئ أولية .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الأساسية، وذلك نظرا لأهميته في عملية النمو الاقتصادي ، ولقد حضي موضوع التجارة الخارجية باهتمام المفكرين والمنظرين لعلم الاقتصاد من خلال نظريات ودراسات وأبحاث متعددة، بداية من الفكر التجاري في القرن السابع عشر، الذي يرى أن التجارة الخارجية هي الوسيلة المناسبة للحصول على المعدن النفيس والذي تقاس به قوة الدولة ، وبعدها توالت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمتمثلة في النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة.

وقد ظهرت أهمية التجارة الخارجية بشكل أكبر نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم، و المتمثلة في العولمة والاتجاه المتزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيق حرية التجارة الدولية ،وفي ظل هذه المتغيرات التي فرضها النمط الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أدركت الدول ضرورة الاندماج في الاقتصاد الدولي ، وذلك من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري كوسيلة من وسائل تحقيق النمو الاقتصادي.

من خلال كل ما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لتحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي .
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول:الإطار النظري و المفاهيمي لتحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية احدى الانشطة الاقتصادية الهامة في البلدان المتقدمة و النامية من خلال دورها الايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، و هذا في ظل التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي الذي يشهده العالم، فلا يمكن تصور قيام دولة ما بممارسة مبادلاتها التجارية بمعزل عن الدول الأخرى، فهي تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصادها ومع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ومن هذا المنطلق فان التجارة الخارجية تختص بدراسة الاعتماد المتبادل للسلع والخدمات بين دول العالم ، في ظل تحقيق مكاسب ذات منفعة متبادلة .

و بناءا على هذا سوف نحاول إبراز مختلف الجوانب النظرية و الفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهم النظريات و السياسات التجارية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف للتجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة و أسباب قيامها.

الفرع الأول :مفهوم و أهمية التجارة الخارجية

1- مفهوم التجارة الخارجية :

تعددت الآراء حول تعريف التجارة الخارجية و يمكن إبراز أهم المفاهيم من خلال ما يلي :

أ. التعريف الأول: عرفت التجارة الخارجية تاريخيا بأنها "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات ".[1]

ب. التعريف الثاني: تعرف التجارة الخارجية بأنها " هي المعاملات التجارية بين الدول تحت ما يعرف بالصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في صورها الثلاثة، أي في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[2]

[1] حسام علي داود وآخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى ،2002،ص:13.

[2] جميل مُحَّد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 ، ص :217.

ت. التعريف الثالث: يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها "عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول ،وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي ، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية – النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة".[1]

ث. التعريف الرابع: "عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أشخاص أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة عن طريق انشاء صفقة بين الدولتين بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما :الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة".[2]

ج. التعريف الخامس :تعرف التجارة الخارجية بأنها تمثل " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية "[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إضافة ما يلي:

تعتبر التجارة الخارجية الأساس الرئيسي لمنظومة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتهتم بدراسة المبادلات الدولية من سلع وخدمات و مختلف عناصر الإنتاج بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة بين البلدان.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تحديد الفرق بين التجارة الخارجية و التجارة الدولية كمايلي : [4]

يطلق مفهوم التجارة الخارجية على التجارة الخارجية بمعناها الضيق، الذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط.

- أما مصطلح التجارة الدولية فيطلق على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع ،الذي يشمل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة والهجرة الدولية للأشخاص والحركة الدولية لرؤوس الأموال.

[1] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص: 09.

[2] Cours de Mr Diemer, Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance, Université de Auvergne, France, sans annee, p : 346.

[3] نور الدين جوادي، التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017 ، ص5 .

[4] جميل محمد خالد ، مرجع سبق ذكره، ص 217.

2-أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي دولة من الدول ، و تكمن أهميتها من خلال ما توفره لدول العالم من سلع و خدمات لا يمكن إنتاجها محليا ، أو من خلال ما تحصل عليه من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة الإنتاج المحلي ، وهذا ما يساهم في زيادة رفاهية الدول من خلال توسيع قاعدة الاختيارات في ما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد المتاحة ،فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .[1]

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يمكن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب التفاوت بين الموارد الاقتصادية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتجددة و المتزايدة.

ويمكن حصر أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل الآتية:

- عدم وجود تكافؤ في توزيع عناصر الإنتاج بين دول العالم؛
- امتلاك فائض في الإنتاج المحلي يجب تصديره إلى أسواق خارجية ؛
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين، وذلك بسبب سعي المستهلكين للحصول على السلع ذات الجودة العالية؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت في استخدام الموارد الاقتصادية حسب التكنولوجيا المستعملة.

[1] عطاء الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016 ، ص: 06.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

أسست نظريات التجارة الخارجية في منتصف القرن السادس عشر، وكان الغرض من وضع أي نظرية هو محاولة الإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في معرفة أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي التبادل.

وسنحاول من خلال الإجابة عن هذه السؤال معرفة أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءا من المدرسة التجارية ثم المدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

ان من أهم الافتراضات التي تقوم عليها النظريات موضوع الدراسة ما يلي:[1]

- العالم يتكون من دولتين فقط؛
- الإنتاج يتكون من سلعتين فقط؛
- عناصر الإنتاج تنحصر في نوعين فقط هما: العمل و رأس المال؛
- الحرية التجارية ؛
- سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع و الخدمات بما فيها سوق عناصر الإنتاج؛
- غياب التكلفة بالنسبة للنقل الدولي.

وعلى هذه الأسس تأسست النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

1- تفسير التجارة الخارجية عند المدرسة التجارية (Mercantilism)

يعتبر المذهب التجاري أول من قام بوضع التنظيمات الوطنية للتجارة الخارجية ، وهذا في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة الوطنية في كل من فرنسا وانجلترا وهولندا وبلجيكا والبرتغال واسبانيا حيث بدأ مجموعة من المفكرين (توماس مان و جان باتيست ودي مونكرتيان ....)أطلق عليهم التجاريون بكتابة مقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفتهم الاقتصادية والتي عرفت بالمذهب التجاري.

حيث كانت آراء التجاريين تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة.[2]

[1] ع د. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية ،مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، مصر، 2010،ص:09-10.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2007،ص:35.

ويمكن تلخيص آراء التجاريين في أن:

ثروة الدولة هي شبيهة بثروة الأفراد تقاس بما لديها من نقود ممثلة في المعادن النفيسة :(ذهب و فضة)،فإذا لم تكن الدولة تمتلك مناجم للذهب و الفضة ،لا يمكنها الحصول على هذه المعادن النفيسة إلا عن طريق التجارة الخارجية التي يجب أن تحرص فيها على تحقيق فائض في ميزانها التجاري(زيادة الصادرات وتقليص الواردات).

2- النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية

تعتبر النظرية التقليدية من أهم النظريات الفكرية المفسرة للتبادل الدولي حيث يمكن التمييز بين نظريتين هما النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية .

أ- تفسير النظرية الكلاسيكية لقيام التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول ، وذلك منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر ،وجاءت النظرية الكلاسيكية على أنقاض أفكار المدرسة التجارية و المدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) و التي كانت تنادي بفرض القيود على التجارة الخارجية، حيث دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لتفسير أسس قيام التبادل الدولي .

وعليه يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

1 – نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1732– 1790)

تتلخص الفكرة العامة للنظرية في أن" المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى .[1]وبهذا حاول أدم سميث تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية اعتمادا على التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول.

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة نذكر ما يلي:[2]

– أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:94.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:96.

– قد لا يحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

كما أن نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث عجزت عن الإجابة عن التساؤل المطروح كيف يكون السبيل إلى التخصص بالنسبة للدولة التي لا تتوفر فيها ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة مقارنة بالدول الأخرى ؟وأدا كانت دولة معينة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى ،هل يعني ذلك أنه لا توجد مكاسب للتجارة بين الدولتين ؟[1]

وقد حاول دافيد ريكاردو تقديم إجابة على هذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية .

2 –دافيد ريكاردو ونظرية الميزة النسبية

جاءت هذه النظرية للإجابة على الإشكالية التي لم تستطع نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث الإجابة عنها وهي ما هو وضع الدولة التي دخلت في التجارة الدولية حديثا(لا تتمتع بميزة مطلقة)؟هل تعمد إلى الانزواء جانباً ؟ أم تعمد على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتماً من تعريض صناعاتها إلى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية؟[2]

بناءا على هذه النظرية ليس بالضرورة لقيام التجارة بين الدول أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل إن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول وليس التكاليف المطلقة ،وتحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى ولو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيا مقارنة مع بقية الدول. [3]

[1] رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15، 2013،ص:174.

[*] ديفيد ريكاردو ولد سنة 1772 في بريطانيا وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة، والتوزيع والربح والريع، والنقود وغيرها، نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1817، توفي سنة 1823.

[2] ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره،ص:25.

[3] حسام علي داود و آخرون، مرجع سابق ،ص: 38.

وأهم ما يميز هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وتقسيم العمل و حرية التجارة الخارجية، كما نجحت في إظهار أهمية الواردات بعد أن أنكرها الفكر التجاري .

رغم أن هذه النظرية أجابت عن بعض التساؤلات التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، فقد تعرضت لبعض الانتقادات تمحورت حول النقاط الآتية:

- المغالاة في التبسيط، استندت النظرية على مجموعة من الفروض بعيدة عن الواقع من خلال افتراضها لعالم بسيط يتكون من دولتين وسلعتين فقط ؛
- اعتمدت النظرية على فرضية ثبات الغلة (التكاليف)، وهذا ما يتناقض مع الواقع فالتكاليف تزداد مع التوسع في الإنتاج وهذه التكاليف من شأنها أن تبطل الميزة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي ظهور اقتصاديات الحجم إلى تناقص التكاليف وهذا ما يؤدي إلى تحقيق ميزة نسبية ؛
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها ؛[1]
- إهمالها لجانب الطلب والاهتمام بجانب العرض؛
- اعتمدت على افتراض عدم وجود تكاليف نقل وعدم وجود قيود جمركية عند احتساب التكلفة النسبية التي يتم على أساسها التخصص وهذا مستبعد في الواقع ؛
- اعتمادها على عنصر العمل في تحديد القيمة وإغفالها إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى؛ وهذه الفروض غير محققة في الواقع، فيمكن أن يحدث التوازن في مستوى أقل من التشغيل الكامل؛
- تفترض النظرية تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وسيادة المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية ؛ وهذه الافتراضات بعيدة عن الواقع؛
- تجاهل النظرية لأثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية و التكنولوجية ، والتي ينجم عنها تغيرات في عرض السلع في السوق الدولية ؛[2]
- تفترض النظرية تشابه الأذواق بين الدول المختلفة وهذا غير واقعي، لأن الأذواق تختلف باختلاف الدخول، بالإضافة إلى أن اختلاف الأذواق له دور هام في تحديد الطلب على السلع المختلفة.[3]

[1] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[3] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سبق ذكره، ص: 73.

3- نظرية التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل[*]:

ركزت النظريات السابقة (نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية) في تفسيرها لقيام التجارة الخارجية بين الدول على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) مع إهمالها لجانب الطلب، غير أن هذه النظرية كانت بعيدة جدا عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف التبادل، ولم تراعي الحالة التي يكون فيها التصدير من جانب واحد فقط، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على هذه النظرية.

ب- النظرية النيوكلاسيكية و تفسيرها للتجارة الخارجية:

بناءا على النظريات الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لقيام التبادل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج السلع بين الدول، لكنها لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول ، أي أن النظرية التقليدية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ، ولم تحدد لماذا تقوم التجارة الدولية ،فجاءت نظرية هكشر وأولن لتفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع ، ومن هنا يمكن القول أن نظرية هكشر وأولين هي نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة عنها.

أ. النظرية السويدية (هكشر[*]- أولين[**]):

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي "هكشر" في مقال بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع "الذي صدر سنة 1919 م ، من خلال تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية ،ومن بعده تلميذه "برتل أولين" في كتابه: (Interrégional and International Trade)"التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في 1933م ، من خلال مساهمته في تفسير أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية. [2]

[*] جون ستيورات ميل ولد في 20أيار1806 بلندن من مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر عام 1848، توفي في 7أيار1873 بفرنسا.

[*] بيل هكشر: ولد سنة 1919 : اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته: "the effect of forgien Trade on the distribution of income"

[**] بول أولين : ولد سنة 1933، اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل، ومن مؤلفاته: " Interrégional and International Trade"

[1]Bertil Ohlin, Interregional and International Trade, 1933.

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

النتيجة التي توصل إليها هكشر- أولين ، هي أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول ، وهذا يعني أن البلد يصدر سلعا تحتوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا ، بينما يستورد سلعا تحتوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.[1]

والشكل التالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية:

الشكل رقم:1-1 نمط التجارة الدولية وفق نظرية هكشر و أولن

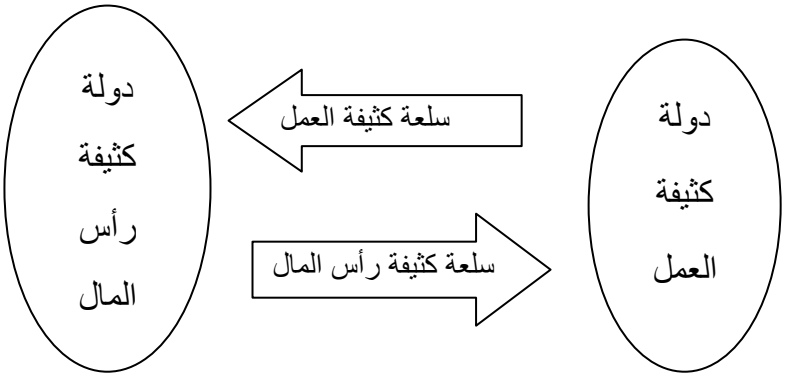

المصدر: رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،الطبعة الأولى، 2009، ص:27.

لقد حظيت هذه النظرية بقبول عام، خاصة بعد تطويرها من طرف كل من "ساموبلسون" و" لرنر " واستمرت لفترة طويلة كأساس نظري لقيام التجارة الخارجية بين الدول.

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :[2]

- عدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج ،
- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة من خلال أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة لأخرى وليست متماثلة ،
- أهملت النظرية إمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .
- عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، بحيث تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول.

[1] رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره،ص:177.

[2] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سبق ذكره، ص- ص:89-92.

ب. لغز ليونتيف[1]:

بناءا على دراسة تطبيقية قام بها الاقتصادي الأمريكي ويزلي ليونتيف والمعروفة باسم(تناقض أو لغز ليونتيف) حاول التحقق من مدى انطباق نظرية هكشر – أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ،و ذلك في مطلع الخمسينات من القرن الماضي .وكانت نتائج هذه الدراسة مخالفة لهذه النظرية وهو ما فتح المجال أمام المنظرين والمفكرين لتفسير نتائج دراسة ليونتيف.[2]

من خلال هذه الدراسة فانه من المتوقع أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة وافرة برأس المال، تقوم بتصدير السلع كثيفة الاستخدام رأس المال، وتستورد السلع كثيفة الاستخدام للعمل، لكن الاقتصادي الأمريكي ليونتيف قد لاحظ من خلال دراسته أن الدراسة جاءت بنتائج معاكسة ، بمعنى أن دراسة ليونتيف توصلت أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة الاستخدام للعمل وتستورد سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال ، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هكشر- أولين" لهذا سميت هذه الدراسة (لغز أو تناقض ليونتيف).[3]

3-النظريات الحديثة وتفسيرها للتجارة الخارجية

إن التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، فرضت على منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية إدخال أنماط جديدة تختلف عن النظريات التقليدية مثل عامل التكنولوجيا ، المنافسة الغير الكاملة ، اختلاف الأذواق ... الخ هذا ما أدى إلى بروز نظريات حديثة ، ترتكز على اتجاهين اثنين هما جانب الطلب وجانب العرض.

أولا: التوجه المرتكز على جانب الطلب

تعتبر أهم النظريات التي ركزت على جانب الطلب هي نظرية التبادل الدولي .

1)نظرية التبادل الدولي (Linder)

[1] اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا ،عمل كأستاذ للاقتصاد عام 1946 ،وقام بنشر أبحاث عن الاقتصاد الأمريكي .

[2] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره ،ص:101 .

[3] نفس المرجع ،ص ص:101-102 .

ركزت نظرية التبادل الدولي ل " Linder" على عنصرين أساسيين : [1]

العنصر الأول متعلق بفرضية أن عوامل العرض هي التي تحرك اتجاه وحجم الطلب؛ أما العنصر الثاني فهو متعلق بتحليل وتفسير نوع معين من التجارة.

فمن خلال العنصر الأول ، اعتبر ليندر أن الطلب المحلي هو المحدد الرئيسي لحجم ونوع التجارة ، بحيث أن الدول التي لها أسواق محلية كبيرة ستقوم بتصدير منتجاتها (من السلع المصنعة) داخل الدولة نفسها ، ويرجع سبب ذلك إلى أن المنتج المحلي ينتج السلع للسوق المحلية أولا(المستهلك المحلي) قبل التوجه إلى التصدير ، وفي حالة تشبع السوق المحلية يتم اللجوء إلى التصدير إلى الأسواق الدولية ، وبهذا فان الطلب المحلي هو العنصر الأساسي في عملية تصريف الفائض الإنتاجي .

من جهة أخرى فان تشابه ظروف الطلب بين البلدان الغنية في ما يتعلق بمستويات الدخل والأذواق ، يخلق إمكانية كبيرة لتشابه المنتجات الموجه للتصدير و هذا ما يسمى بتشابه التفضيلات. [2]

وبهذا فان ليندر قدم تفسيرا لقيام التجارة بين الدول المتقدمة التي يتميز كلا البلدين في إنتاجها.

2)نظرية اقتصاديات الحجم:

تقوم هذه النظرية على أساس "آلية تأثير حجم الإنتاج أو اقتصاد مقياس الحجم الكبير" ومن أنصار هذه النظرية بيرتيل أولين و ر.دريزيه و ب.كروغمان و هافباوير وكسينغ غيرهم، ويتلخص الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من الإنتاج الكبير. [3]

ثانيا: التوجه المرتكز على جانب العرض

من أهم النظريات التي ركزت على جانب العرض مايلي:

1. نظرية الفجوة التكنولوجية:

[1] فلة عاشور ، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية ، دراسة حالة الجزائر منذ 1994،أطروحة دكتوراه ، ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص : 10 .

[2] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره ،ص:128 .

[3] د. محمد دياب، مرجع سبق ذكره ،ص: 130.

من أبرز ممثليها (م. بوسنر، غ .هافباوير، ر. فيرنون وغيرهم) ، وبناء على الدراسات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي Posnerسنة 1961م ، يمكن تلخيص نظرية الفجوة التكنولوجية في أن الاختلاف في العنصر التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية له تأثير على هيكل التجارة، بحيث أن الدول المتقدمة تتمتع بمزايا مكتسبة من خلال حيازة وسائل أو طرق إنتاج فنية متقدمة تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة عالية ، وهذا ما يجعلها تتمتع بمزايا نسبية في العديد من السلع المختلفة ، وبالتالي فان هذه النظرية أضافت عامل إنتاجي جديد وهو التكنولوجيا. [1]

كما أن الدراسات التي قام بها كل من G.C.Hufbauer و C.Freeman أدت إلى تطوير النظرية ، بحيث أن اختلاف مستويات الأجور الدولية يعتبر محددا هاما لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية .ويمكن توضيح آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور من خلال الشكل الآتي [2] :

الشكل رقم :1-2 آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور

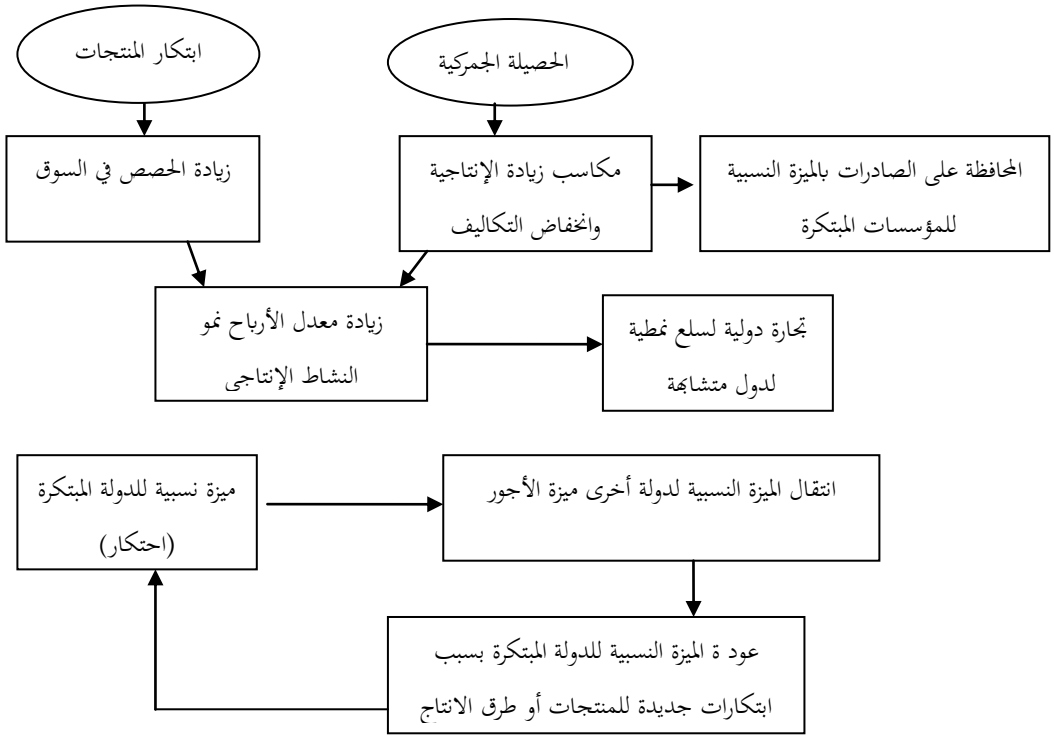

..Source :Paul Krugman . op.cit

[1] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره ،ص: 92.

[2] فلة عاشور، مرجع سبق ذكره ،ص: 14.

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تستطع شرح حجم الفجوة التكنولوجية و الفترة الزمنية التي يمكن أن تستمر فيها ، وهذا ما حاولت نظرية دورة حياة المنتج إثباته.

2. نظرية دورة حياة المنتج:

ترتكز هذه النظرية على دراسة أجراها فرنون(J .R.Vernon) عام 1967م[1] على تحليل أثر عامل البحث والتطوير في الصناعات الأمريكية على التجارة والاستثمار الدوليين ،وتشمل هذه الدراسة على الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة ، حيث توصل من خلال الدراسة التي قام بها إلى استنتاج أن المنتجات الصناعية الأمريكية التي تستخدم تكنولوجيا عالية تتمتع بميزة نسبية في البحث والتطوير(أي أن الوفرة أو هبة الموارد المشار إليها في نظرية هكشر-أولن تتمثل في هده الحالة في المعرفة التكنولوجية) ويعبر عن هذه المعرفة بعدد العلماء والمهندسين وأصحاب المعرفة التقنية ونفقات البحث والتطوير .[2]

وبناءا على هذه النظرية فان كل منتج جديد يمر بعدة مراحل وأن حالة الميزة النسبية لهذا المنتج تتغير في سياق اجتيازه لهذه المراحل .

وقد ميّز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المنتج هي :[3]

1) مرحلة الإنتاج الجديد : وفي هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدأن في الولايات المتحدة ، وبيعه في أسواقها .
2) مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد .
3) مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه إلى أسواقها المحلية والأسواق القريبة وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأميركية له .
4) مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراده من الدول التي أصبحت منتجا كبيرا له وبأسعار تنافس الأسعار الأميركية ، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

و الشكل التالي يوضح هذه المراحل ذلك:

---

[1] R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle, pp :200 -208.

[2] هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سبق ذكره ،ص: 124.

[3] نفس المرجع ،ص: 125.

الشكل رقم: 1-03 منحنى دورة حياة المنتج.

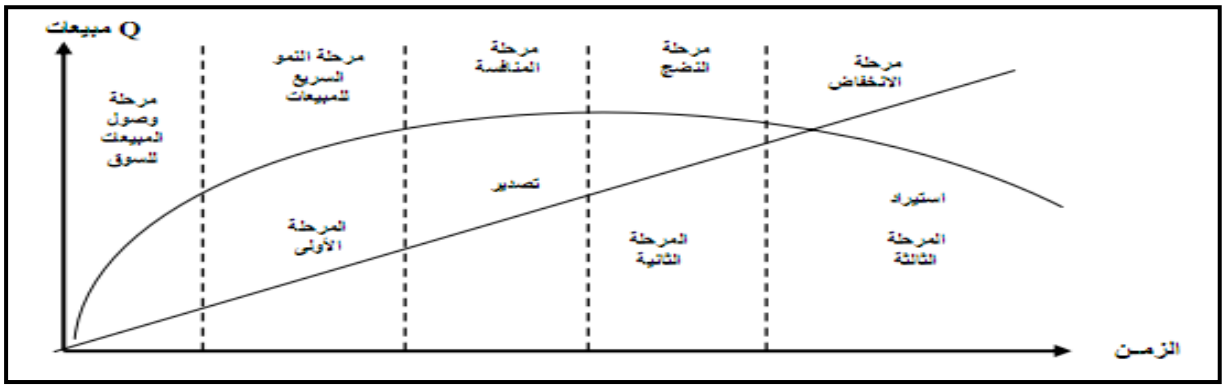

المصدر: مجدي محمود شهاب : الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص104.

بناءا على هذا فان نظرية دورة حياة المنتج لفرنون ترى أن الميزة النسبية للصادرات تأتي من خلال الوفرة النسبية لمورد الخبرة العلمية والتقنية المستخدمة في عملية البحث والتطوير ، وبهذا يتم انتقال المنتج من مرحلة إلى مرحلة .

3. نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن الحديث عن فكرة التبادل اللامتكافئ تقودنا مباشرة إلى استعراض جملة من الأفكار في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، واحتلت مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي في إطار ما كان يعرف بقضية "حوار الشمال والجنوب"، والتي ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين، من أمثال ميردال وبريبيش وسنجر (Myrdal et Menger et Prebisch) وغيرهم،بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها"نظرية التبادل اللامتكافئ"،ومحورها أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل التجاري بمعنى أن التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل غير متكافئ .[1]

4-نظريات التنوع والمنافسة

أ. نظرية تنوع المنتجات:

صاحب هذه النظرية كل من بول كروغمان (Krugman) وكلفن لانكاستر(Lancaster) ،وتعتمد هذه النظرية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية حيث أن ارتفاع مستويات الدخل يؤدي إلى زيادة

[1] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص 132-134.

الطلب على بعض السلع التي لها خصائص معينة ، وهذا ما يسمح بزيادة واردات هذه السلع، وقد فسر لانكستر ذلك أن السلع لا تطلب لذاتها و إنما تطلب نتيجة لتوفر مجموعة من المميزات التي يبحث عنها المستهلك مثل اللون ، الحجم ،درجة التوافر ، السعرات الحرارية.....الخ[1]

ب.نظرية المنافسة

قام الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر (M. Porter) بتحليل الأسباب الجديدة التي تحدد تفسير وتطور التجارة الدولية المعاصرة للبلدان الصناعية الكبرى ، وذلك من خلال أربعة متغيرات أساسية هي كما يلي :[2]

- ✓ عناصر الإنتاج ؛
- ✓ ظروف الطلب ؛
- ✓ وضع فروع تابعة والتي تقدم الخدمات الضرورية؛
- ✓ إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة .

الفرع الرابع: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية و التقييد.

تعتبر السياسات التجارية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق عملية النمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن التأثير على حجم و اتجاه صادراتها ووارداتها ،وتختلف هده السياسات من دولة إلى أخرى وذلك وفقا للتوجهات الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة .

وتكون السياسة التجارية إما تحريرية (انفتاحية) وإما حمائية وإما إستراتيجية ، فهذه الأخيرة كما يصفها Paul krugman هي واقع بين التحرير والحماية .

أولا: ماهية السياسة التجارية.

- مفهوم السياسات التجارية:

تعددت التعاريف المفسرة للسياسات التجارية والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي :

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة التشريعات و واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[3]

[1] بن حمود سكينة ،مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[2] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص:131

[3] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره، ص: 111.

كما تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام استقرار الصرف."[1]

-أهمية السياسة التجارية في النمو الاقتصادي

تعتبر السياسة التجارية من السياسات الاقتصادية المهمة و التي تساهم في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ،من خلال اتحاد الإجراءات والأساليب المناسبة والتي تسمح بتحديد السياسة التجارية المناسبة والتي تساهم في استيراد السلع الرأسمالية المتطورة وهذا ما يسمح ببناء القاعدة الإنتاجية مما يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي و تصدير الفائض نحو الأسواق الأجنبية.

ثانيا: أدوات سياسة التجارة الخارجية

لتحقيق أهداف السياسة التجارية تلجأ الدول إلى تطبيق مجموعة من الأدوات والوسائل ،قصد التحكم في التجارة الخارجية، و يمكن تقسيم هده الأدوات حسب تأثيرها على التجارة الخارجية إلى قسمين الأدوات التي تؤثر على الواردات و الأدوات المؤثرة على الصادرات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،القاهرة، 2003،ص:124 .

ويلخص الجدول التالي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير على التجارة الخارجية :[1]

جدول رقم: 1-1 يبين أدوات السياسة التجارية

الأدوات التي تؤثر على الواردات	الآليات المؤثرة على الصادرات
- الرسوم الجمركية. - الحصص Les contingentement. - القيود الطوعية على الصادرات(RVE) - الاتفاقيات السلعية الدولية. - اتحادات المنتجين الدولية . - ميكانيزم المحتوي المحلي Mécanisme de contenu local (قاعدة المنشأ). - الإغراق : Le dumping. - آليات الربط: Le Mécanisme de liaison	- الرسوم على الصادرات. - نظام الحصص ورخص التصدير. - دعم الصادرات Subventions à l'exportation

1- الوسائل السعرية :

تتمثل الأساليب السعرية في كل من الرسوم الجمركية وهي من أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى كل من الإعانات ،الإغراق ،وسعر الصرف .

أ-الرسوم الجمركية

هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة لأن عبئها يتحمله المستهلك النهائي ، وفي اغلب الأحيان تفرض على الواردات كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية ،وتوجد في كل دولة قائمة تتضمن مجموعة من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستورد يطلق عليها اسم " التعريفة الجمركية ".

[1] فلة عاشور ، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد24،مارس 2012،ص:487.

ب-الإعانات:

والغرض من هذه الإعانات تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات و تحفيزات للمنتجين الوطنيين قصد تخفيض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في صناعة أو قطاع معين،هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ،أو تكون في شكل غير مباشر.[1]

ج-سياسة الإغراق:

يقصد بالإغراق الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى دولة أخرى ، أو حيث تقل تكاليف إنتاجها[2] .

د- تغيير سعر الصرف:

سعر الصرف هو السعر الذي يتم على أساسه تغيير أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تغيير سعر صرف ،وذلك من خلال خفض سعر صرف عملتها وهذا يؤدي إلى رفع الأسعار الأجنبية مقومة العملة الوطنية و انخفاض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية ،وهذا بهدف تشجيع الصادرات و تقييد الواردات بالإضافة إلى الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع تدفقها ورفع دخول بعض القطاعات المنتجة والتخفيف من ديونهم وزيادة موارد الخزينة العمومية . [3]

2-الوسائل الكمية:

تعتمد الدولة على أساليب كمية تتمثل في نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص والتراخيص ، والهدف منها التحديد الكمي والنوعي للسلع المراد استيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل هذه الوسائل في مايلي:

أ-نظام الحظر أو المنع :

هو منع سلعة محددة من دخول الدولة أو الخروج منها ، ويعتبر هذا الإجراء استثنائي تستخدمه الدولة على بعض السلع التي تشكل خطرا ،فقد يكون الحظر لأسباب صحية.

---

[1]MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.

[2]الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 1994.

[3]مُحَّد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 325.

ب-نظام الحصص:[1]

ويقصد به هو فرض قيود على الاستيراد خلال مدة معينة ، حيث يسمح باستيراد كمية معينة من السلع بغض النظر عن سعرها ويعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الكمية انتشارا و استعمالا من طرف الدول، ويتم تقدير الحصص استنادا إلى متوسط الكميات المستوردة خلال الفترات السابقة .

ج-تراخيص الاستيراد:

وهو نظام تقوم بموجبه الدولة بتحديد الاستيراد عن طريق نظام التراخيص ويقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، ولا يسمح لأحد بالاستيراد إلا بعد الحصول على الموافقة من السلطة .

د-القيود الطوعية على الصادرات:

هي اتفاقية ثنائية بين دولتين تقوم بمقتضاها الدولة المصدرة لمَنتج ما بوضع حد لصادراتها من هذا المَنتج إلى الدولة المستوردة .

هـ-الحماية الإدارية:

تتمثل هذه الوسيلة في إجراءات تلجأ إليها السلطات الإدارية بهد ف وضع عوائق أمام السلع الأجنبية وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة .

3-الوسائل التنظيمية:

و تشمل المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و اتفاقيات الدفع و التكتلات الاقتصادية.

أ-المعاهدات التجارية:[2]

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب العلاقات التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري وتقوم

[1] مُحَّد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص:328-331.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ،مصر،2004 ، ص 297.

المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة في المعاملة بين الدول ،المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي أنه في حالة منح الدولة ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يتم بشكل تلقائي على الدولتين.

ب-الاتفاقيات التجارية:

تتميز الاتفاقات التجارية عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل وتعقد عادة لمدة سنة واحدة ،كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها و بمحتواها الأكثر تفصيلا عن المعاهدة، وتتضمن الاتفاقيات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال .[1]

ج-اتفاقيات الدفع:

وهي اتفاقيات بين دولتين لتنظيم تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يتم يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.[2]

د-**التكتلات الاقتصادية:** تلجأ بعض الدول للتكتلات الاقتصادية كإجراء مضاد لتقييد العلاقات التجارية و كمحاولة منها لتحرير التجارة جزئيا فيما بينها، وتشمل عدة أشكال يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي: [3]

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:333.

[2] نفس المرجع، ص:334.

[3] فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014 ،ص :41.

الشكل رقم:1-4 أشكال التكتل الاقتصادي

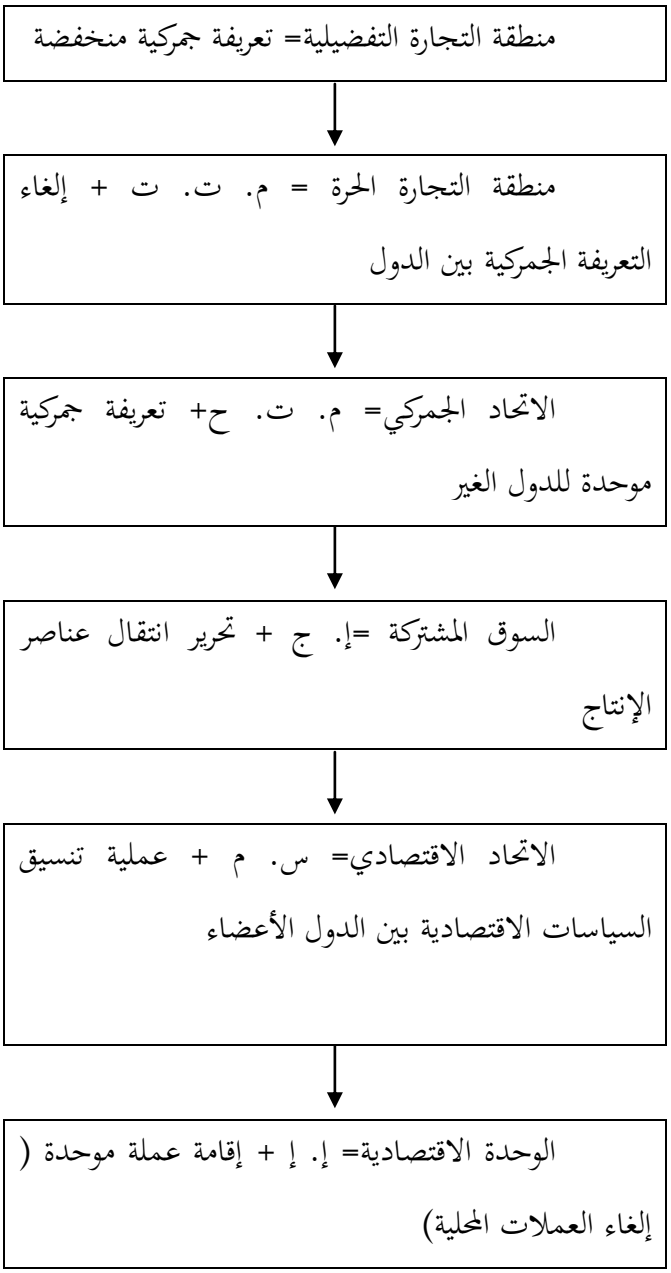

source:YadwigaForowicz, Economies International, Beau chemin, canada, 1998 , P. 266

ثالثا: اتجاهات سياسات التجارة الخارجية

يقسم المفكرون السياسات التجارية إلى نوعين أساسيين هما سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية ، أما السياسة التجارية الإستراتيجية التي يصفها **Paul Krugman** فهي واقع بين التحرير والحماية ، وبهذا فانه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الخارجية ، وبالتالي فان تطبيق السياسات التجارية هو نسبي وليس مطلق.

1- سياسة حماية التجارة الخارجية

يرجع تاريخ الحماية التجارية إلى الفكر التجاري الذي يرى بضرورة تقييد التجارة الخارجية كوسيلة لحماية الدول لاقتصاداتها.

أ.مفهوم سياسة الحماية التجارية

وتعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي والتي يمكن تعريفها على أنها تبنى الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعتها أو سوقها من المنافسة الأجنبية.[1]

ب.حجج أنصار الحماية التجارية

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من المبررات و الحجج أهمها:.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة ؛
- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ؛
- معالجة مشكل البطالة ؛
-تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؛
-مواجهة سياسة الإغراق ؛

بالإضافة إلى الحجج ذات البعد الوطني كحجة الدفاع والأمن والمحافظة على الهوية الوطنية وحماية القطاع الزراعي.

[1] أحمد عبد الخالق :الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية ،مركز الدراسات السياسة و الدولية، المنصورة، 1999،ص: 137 .

2- سياسة تحرير التجارة الخارجية

يرجع تاريخ تحرير التجارة الخارجية إلى أنصار المدرسة الطبيعية ، فيما أكدت المدرسة الكلاسيكية هذا المبدأ ، و في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تصاعدت وتيرة التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية كرد فعل على سلبيات السياسة الحمائية.

أ.مفهوم سياسة الحرية التجارية.

تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى "[1]

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي لا تتدخل بموجبها الدول و الحكومات في تنظيم العلاقات التجارية بينها و بين الخارج حيث ترفع كل التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى، وبعبارة أخرى تهدف سياسة حرية التجارة إلى إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.[2]

ب.حجج أنصار الحرية التجارية

على نقيض أنصار الحماية التجارية ، يستند أنصار حرية التجارة الخارجية إلى مجموعة من الحجج هي: [3]

- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي ؛
- منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي ؛
- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي ؛
- الحد من نشوء الاحتكارات ؛
- تحقيق مصلحة المستهلك ؛
- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره، ص:114.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا و العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص:57.

[3] محمد دياب، مرجع سبق ذكره ص: 302-305.

المطلب الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد التوجهات والسياسات الاقتصادية للدول، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة للمجتمع، وهو شرط ضروري وأساسي لعملية التنمية ولكنه غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو التوزيع العادل والمتكافئ للنمو المحقق بعدالة بين أفراد المجتمع .[1]

الفرع الأول :النمو الاقتصادي

1-مفهوم النمو الاقتصادي :

تعددت المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بتعدد الآراء والأفكار عبر مختلف الأزمنة ويمكن إيجاز أهم التعاريف في مايلي :

يرى فريد مان Ferd Man أن النّمو يعني توسّع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر من دون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي[2]

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ":زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية، والسلوكية والأيدولوجية التي تتطلب عملية النمو هذه "[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو :عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي بشكل مستمر في فترة زمنية معينة.

---

[1] حفيظ فطيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،ربيع2010،ص :80.

[2] حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في برقيق النمو الاقتصادي، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 32 جامعة الكوفة، العراق، 2015 .، ص69

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017 ، ص :19.

2-عناصر النمو الاقتصادي :

يرتبط حدوث النمو الاقتصادي بثلاث عناصر أساسية تتمثل في مايلي :

1- العنصر الأول : تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

2- العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

3- العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

3-استراتيجيات النمو الاقتصادي

نميز بين نوعين من الاستراتيجيات للنمو الاقتصادي وهما : إستراتيجية النمو المتوازن و ا لغير المتوازن.

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة. [1]

ب- استراتيجية النمو الغير متوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى. [2]

الفرع الثاني : التنمية الاقتصادية :

قبل الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية نحاول معرفة مفهوم التنمية اللغوي :

أ.مفهوم التنمية لغة :

التنمية لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي ،ويستخدم مصطلح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أما مصطلح التنمية فيعبر عن "التطور البنياني والتغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع "

[1] مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص ص:170-171.

[2] مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية وآخرون ،مرجع سابق ،ص:174

ب .مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر المفكرين و التي يمكن تعريفها كمايلي :

التنمية الاقتصادية هي" :عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب "[1]

ومنه يتبين لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي .

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية :

بناءا على التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن تحديد الفرق بينهما كمايلي :

الجدول رقم: 1-2 الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة (مخططة) — - تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

[1] ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية،2006،ص:56.

[2] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

الفرع الرابع : استراتيجيات التجارة الخارجية المتعلقة بالنمو الاقتصادي

تكمن اهم سياسات تحرير التجارة الخارجية المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية في مايلي:

أولا: سياسة الاستيراد:

تتضمن هده السياسات الغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها ، وتهدف هذه الالية الى ربط تسعير المنتجات المحلية بالسوق العالمية من خلال منافسة سعرية عادلة للمنتوجات الاجنبية والمحلية ،وهذا ما يسمى بالتعريفة العادلة ، وتخفيض الحماية و الاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد .[1]

ثانيا: سياسات تشجيع الصادرات :

تلعب سياسة تشجيع الصادرات دورا مهما ومحوريا في تحرير التجارة الخارجية و المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك للأسباب الأتية :[2]

- زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة التي تكون كافية لاستيراد المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية .
- خلق فرص عمل جديدة.
- اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات .
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

ثالثا :سياسات سعر الصرف :

تعتبر سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي من السياسات المستخدمة في تحرير التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، من خلال تشجيع الصادرات وتوسعها وتجنب العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا ما يفسر لجوء بعض الدول الى تخفيض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى ،لإعطاء ميزة تنافسية سعريه لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .[3]

---

[1] ثناء أبازيد ، محمد محمود ،حسان محمد دروبي، أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 33 ،العدد5،2011، ص: 162.

[2] ثناء أبازيد ، محمد محمود ،حسان محمد دروبي، مرجع سبق ذكره، ص: 164- 163.

[3] بن موسى كمال، أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد1 ،2010، ص: 105.

رابعا :السياسات التجارية تجاه الشركاء الاقتصاديين :

ان تحرير التجارة الخارجية يتطلب إقامة علاقات تجارية بين مجموعة من الدول ،وذلك لتبادل المنافع والمصالح من خلال إزاحة الحواجز والقيود وتأخذ هذه العلاقات ثلاثة اشكال مختلفة تتمثل في مايلي : [1]

- المفاوضات الثنائية مع الدول الأطراف .
- المفاوضات المتعددة الأطراف مثل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والاتفاقات الإقليمية.

الفرع الخامس : مقاييس النمو الاقتصادي

إن مقاييس النمو الاقتصادي تعبر عن مختلف المعايير و الوسائل التي يتم عن طريقها التعرف على نتائج الاصلاحات الاقتصادية لبلد ما و توجهها نحو الأفضل و التميز بين درجات التفاوت لتطور بلد عن البلد الآخر ،و بشكل عام، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد و الناتج المحلي الإجمالي " GDP " كأهم مؤشرين لقياس معدل النمو الاقتصادي.

أولا : الناتج الإجمالي المحلي Gross Domestic Product

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "GDP" أيضا من بين المؤشرات الأكثر شيوعا لقياس معدل النمو الاقتصادي للبلد ، ويمثل أيضا القيمة السوقية الاجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها السكان في فترة زمنية تقدر عادة بسنة.

يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي " GDP " بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$$

حيث ان التانج الاجمالي يعبر عنه ب Y ، الاستهلاك C ، الاستثمار I ، الانفاق الحكومي G ، الصادرات X، الواردات M

ويمكن التعبير عن الناتج الداخلي المحلي بالإنفاق الكلي أو مجموع الانفاق في كل القطاعات الكبرى للاقتصاد ، ويحدث النمو الاقتصادي عند حدوث النمو في كل القطاعات المذكورة في فترة زمنية طويلة المدى.

[1] نفس المرجع ، ص: 106.

ثانيا متوسط نصيب الفرد

ويتم ذلك من خلال تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتستخدم للتعبير عن تطور مستوى

المعيشة المادية للأفراد في دولة معينة ومقارنتها بمستويات المعيشة في الدول الأخرى.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية

ان تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، مما يساهم في تحريك عجلة النمو و التنمية الاقتصادية ،[1] في حين يرى بعض المفكرين التأثير السلبي لتحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية .

الفرع الأول :تحرير التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري الدولي .

أولا: تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجار(الجات)GATT .

إن الهدف الأساسي من الاتفاقيات التجارية الدولية هو تحرير التجارة بين دول العالم، وذلك من خلال إزالة كافة القيود و الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة السلع والخدمات عن طريق مجموعة سياسة تجارية مكيفة حسبما تفتضيه العلاقات التجارية الدولية، ونجد هذه الاتفاقات مطبقة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات).

1-نشأة الجات وأهدافها .

اتفاقية الجات هي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعاهد فيها الدول الموقعة على الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية ، وتم إبرام هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947م وبدأ سريانها في جانفي 1948م ، وكان عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 23 دولة،[2] والتي اتفقت على تخفيض التعريفة الجمركية و رفع القيود على التجارة الدولية ،و بهذا أصبحت تعرف فيما بعد باتفاقية "الجات " وتعني هذه الكلمة اختصارا لتسمية : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " General Agreement on Traffs and Tarde".

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية ،ورغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة

[1] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2010/8، ص: 152.

[2] د. مُحَّد صفوت قابل،مرجع سبق ذكره ،ص:49.

عالمية ، إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف ،وذلك من خلال التزام الأطراف المتعاقدة بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية.

2- جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتحرير التجارة الدولية.

ويمكن تلخيص الجولات التفاوضية لتحرير التجارة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في الجدول الآتي :

الجدول رقم: 1- 3 الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (1947-1994).

السنة	مكان الانعقاد	عدد المشاركين من الدول الأعضاء	الموضوعات
1947	جنيف(سويسرا)	23	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية
1949	أنيسي (فرنسا)	13	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية خاصة بين الدول الصناعية.
1951	توركاي (إنجلترا)	38	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية خاصة بين الدول الصناعية.
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية.
1961-1960	جنيف (جولة ديلون)	26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية.
1967-1964	جنيف (جولة كينيدي)	62	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق.
1979-1973	طوكيو(جولة طوكيو)	102	التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية اتفاقيات نطاق العمل.
1994-1986	جنيف (جولة الأورغواي)	123	التعريفات الجمركية والإجراءات غير الجمركية ، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات والمنسوجات والزراعة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

Source : OMC, Comprendre l'OMC: ÉLÉMENTS ESSENTIELS, les années GATT : de la havane à marrakech
https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

بانتهاء الجولة الأخيرة(جولة الأورغواي) من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في01جانفي 1995م الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد القائم على تحرير التجارة الدولية ،وبذلك تكون المنظمة الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية لمتعلقة بها .

1- مفهوم المنظمة العالمية للتجارة:OMC : l'Organisation Mondial du Commerce

تعددت التعاريف المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ويمكن إيجاز المفاهيم الآتية :

التعريف الأول : "المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة "[1]

التعريف الثاني:"المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي"[2]

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لها إطارها التنظيمي والقانوني ، وتهدف إلى إرساء معالم نظام تجاري يقوم على أساس حرية المبادلات التجارية يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول .

2-دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير الخارجية التجارة

تعتبر حرية التجارة الهدف الأساسي لقيام المنظمة العالمية للتجارة في اطار اشرافها على النظام التجاري العالمي الجديد ، ويرتكز تحرير التجارة على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها العادل من خلال رفع أداء اقتصاديات الدول .

3-مزيا التحرير التجاري في اطار المنظمة العالمية التجارة :

ان الانضمام الى منظمة العالمية للتجارة يؤدي الى تحقيق العديد من المزايا، ويمكن حصر أهمها حسب مؤيدي الانضمام في مايلي: [3]

- ✓ فائدة المستهلك و المنتج ؛

[1] د.ناصر دادي عدون ، منتاوي محمّد ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ،ص:67.

[2] سمير صارم : معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2000،ص: 25.

[3] قادري علاء الدين ، فيلالي بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص ص:349-351 .

- ✓ إزالة الحواجز بين الدول ؛
- ✓ حماية اقتصاد الدول النامية ؛
- ✓ حرية التجارة وسيلة نجاح الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تدفق التبادلات التجارية؛
- ✓ تنامي الشركات المتعددة الجنسيات ؛
- ✓ ازدهار وتطور الشركات الصغيرة.

4- انجازات المنظمة العالمية في تحرير التجارة الخارجية

تتمثل انجازات المنظمة العالمية في تحرير التجارة الخارجية في أربعة محاور أساسية هي انجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات ،اتفاقية الخدمات المالية ،تسوية المنازعات ،منح المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل .

ثالثا: أشكال تحرير التجارة الخارجية

يمكن التمييز بين أربعة أشكال لتحرير التجارة وهي:[1]

1-التحرير من جانب واحد :وفي هذا الشكل تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز والقيود الحمائية، بحيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

2-التحرير الثنائي : يتم تتفاوض بين دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3-التحرير الإقليمي : وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة حرة فيما بينهم.

4-التحرير متعدد الأطراف : وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

[1] قادري علاء الدين، فيلالي بومدين ،تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر ، العدد1،2013،ص :348 .

الفرع الثاني :تداعيات تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو والتنمية الاقتصادية :

انقسمت أراء الباحثين والمفكرين حول موضوع النمو و التنمية في ظل تحرير التجارة العالمية إلى فريقين رئيسين :

- ✓ فريق الأول : يرى ايجابية تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية الاقتصادية .
- ✓ فريق الثاني : يري موقفا مضادا و معارضا للموقف الايجابي يبرر موقفه بالسلبيات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية .
- ✓ وفريق ثالث يحاول التوفيق بين الرأيين وبرز هذا الرأي مع بروز العولمة .

أولا:الموقف المؤيد لتحرير التجارة العالمية [1]

يعتبر أنصار هذا الموقف أن تحرير التجارة العالمية له أثر ايجابي على النمو و التنمية الاقتصادية ،وذلك من خلال تقارب اقتصاديات الدول واتصالها بنظام اقتصاد السوق مما يساهم في تحقيق ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد في ظل فرصة التكاليف البديلة .

يري معظم الاقتصاديون الكلاسيك أن تحرير التجارة الخارجية يحقق مكاسب متعددة منها:

- ✓ جلب المنافع والاحتياجات للأفراد والمجتمعات.
- ✓ تحقيق معدلات نمو متسارعة في حالة الانفتاح على التجارة الخارجية .
- ✓ تحقيق مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل من خلال دخول الدول المتخلفة في حركة و دينامية التجارة الدولية مما يسمح بالتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأفضلية فيها .
- ✓ نمو الصادرات المعتمدة على سياسة التصنيع يؤدي إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- ✓ تحقيق ما يسمى بثورة الاحتياجات من جراء تحرير أسواق الدول النامية وهذا ما يساعد على تحريك عجلة الاستثمار الداخلي، وجلب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تسارع وتيرة الإنتاج و التنمية .
- ✓ التأقلم والتكيف مع مناخ المنافسة من خلال احتكاك البلدان النامية بالبلدان الصناعية .

[1] فاروق العربي ،جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية المخاطر والفرص ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر 3، العدد 6،2016، ص:120-121.

كما يري بعض المفكرين المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية أن تحرير التجارة وتحرير المبادلات يساهم في استقرار الأسعار كما أن إجراءات الحماية تساهم في انخفاض الدخل الحقيقي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي وهذا ما يدفع بالدول إلى دعم الأسعار وهذا يساهم في رفع معدلات التضخم .

ثانيا:الموقف المعارض لتحرير التجارة العالمية :

يرى هذا أنصار هذا التيار السلبيات الممكن حصولها جراء تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية والمتمثلة في مايلي : [1]

- سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة الشرسة
- الإغراق السلعي للمنتجات مما يساهم في تعرض الصناعات و المنتجات المحلية للمنافسة الشرسة
- ارتفاع مستويات البطالة
- هيمنة رأس المال الأجنبي والشركات الاحتكارية على الاقتصاديات الوطنية

ثالثا: الموقف التوافقي النفعي (البراغماتي):

جاء هذا التيار في ظل الجدل القائم بين التيار المؤيد لمقاربة أن تحرير التجارة تحرك عجلة النمو التنمية الاقتصادية.

التيار المعارض و القائل أن تحرير التجارة العالمية من شأنه كبح عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، من خلال موقف الوسط ،بحيث يرى بضرورة تحرير التجارة العالمية لتسريع عملية النمو والتنمية الاقتصادية لكن بشروط أهمها : [2]

- الانفتاح على التجارة الدولية بتدرج و عقلانية.
- عدم الافراط في تحرير المبادلات التجارية .
- التأهيل قبل التحرير .

وفي نفس الوقت عدم تفويت فرص الاندماج في الاقتصاد و التجارة والمنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال الاندماج .

[1] فاروق العربي ،مرجع سبق ذكره، ص:122.

[2] فاروق العربي ،مرجع سبق ذكره، ص: 124.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية توصل إلى النتائج المرجوة .ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم توصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الاول :دراسات سابقة باللغة العربية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات المحلية والوطنية والتي لها علاقة بأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .

الدراسة الأولى :عباس امينة، كروشة ايمان، التحرير التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (**1999 –2019**) ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة –المجلد / 05 :العدد 2021/01

عالجت هذه الدراسة مدى تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة نظرية و أخرى تطبيقية من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، توصلت من خلال هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين التحرير التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر ، وهذا يعود لطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على المحروقات ، و التي عرفت أسعارها ارتفاعا ابتداءا من سنة 2000، وهذا ما انعكس على النمو الاقتصادي بالإيجاب .

الدراسة الثانية : دراسة عبد الغفار غطاس، مُحَّد زوزي ، عبد الوهاب دادن ، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة) 1981 ، جامعة ورقلة الجزائر، مجلة الباحث –عدد 2015/15.

استهدفت هذه الدراسة تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2011 ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري أثرا إيجابي على التنمية الاقتصادية، تحديدا على: نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحسين الصادرات و الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي كما أن عملية التحرير لها تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني، أهمها التضخم.

الدراسة الثالثة :بكريتي بومدين، ودان بوعبد الله ، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد / 11 :العدد 01 :جانفي 2021 . عالجت هذه الدراسة قياس أثر التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، أسفرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات التجارة الخارجية والممثلة في الصادرات ، والواردات والنمو الاقتصادي .حيث أن زيادة الصادرات ب 01 % تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام ب 2,0 % في المدى الطويل، مما يثبت فعالية التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الدراسة الرابعة :ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة (1999 -2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح– ورقلة 2020-2021 .

التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، هو أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، بل له أثر سلبي، في حين كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل وماليزيا ناتج عن تنويع الصادرات.

الدراسة الخامسة: طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990 -2017، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس العدد 1/ 2019 .

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الانفتاح المالي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر– الذي كان له تأثير معتبر نسبيا مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة– في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية التي حفزت النمو من خلال برامج دعم النمو، بينما أثر كل من الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري سالبا في النمو بسبب الانفتاح التجا ري غير المتوازن والمركز على صادرات المحروقات.

الدراسة السادسة : يونس على أحمد، شفان جمال حمة سعيد ، دلنيا مُحَمَّد رحمان[1]، قياس و تحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2020 - 1990)

Journal of University of Garmian 9(4) ;2022.

[1]Available online at http://jgu.garmian.edu.krd ,Journal of University of Garmian
https://doi.org/10.24271/garmian.2209042

توصلت الدراسة الى أن للتجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي من خلال ما توفره الصادرات من العملة الاجنبية لسد احتياجات المجتمع العراقي من الاستيرادات، بالإضافة الى أن الصادرات لها اثر ايجابي وواضح على الناتج المحلي الاجمالي، بحيث ان زيادة الصادرات بمقدار (1 %) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.01 %) ، بينما الواردات انعكست سلبيا على الناتج المحلي الاجمالي، بما ان زيادة الاستيراد بمقدار (1 %) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.19 %) ، كما أكدت الدراسة على ضرورة تنويع الصادرات و تقليل الاعتماد على الواردات غير الضرورية وذلك خلال تشجيع المشاريع الانتاجية والاستثمارية المحلية.

المطلب الثاني :دراسات سابقة باللغة الأجنبية .

يركز هذا المطلب على أهم الدراسات الأجنبية والتي لها علاقة بأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .

دراسة 2012 Elli Moskowit[1] :

توصلت الدراسة الى أن سياسات تحرير التجارة لها تأثيرات كبيرة على الاقتصادي الماليزي و ذلك من خلال قيام الدولة بدور كبير ومهم في التجارة الخارجية؛ بحيث شهدت ماليزيا حالة عدم استقرار كبير في عائدات الصادرات خلال فترة السبعينيات بسبب الاعتماد التجاري، وهو يدل على أن ماليزيا تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية من أجل تمويل التنمية الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو، مما استدعى بالحكومة العمل على تنويع الاقتصاد ، بالإضافة أن سياسات تحرير التجارة في ماليزيا تؤثر على صناعة السيارات في ماليزيا وتأثرت هذه السياسات أيضًا باتفاقية الجات وأنظمة منظمة التجارة العالمية وبعض الدول الأخرى.

و سنقوم في هذه الدراسة باستكشاف أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وذلك بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال الدراسات السابقة و الدراسة الحالية ،وهذا بعد اجراء الدراسة القياسية في الفصل الثاني.

[1] Elli Moskowitz, **Liberalization of Trade in Malaysia**, PhD thesis, https://www.srfederation.org/pdf/17/Liberalization-of-Trade-in-Malaysia.pdf.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، حيث تناولنا بالشرح الاطار المفاهيمي التجارة للخارجية و تطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بداية من الفكر التجاري في القرن السابع عشر، الذي يرى أن قوة الدولة تقاس بما تملكه من معادن، ثم النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير التجارة الخارجية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، الاّ أنها تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة عن الواقع، حيث أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها نسبيا ،وهذا ما مهد الطريق نحو اكتشاف نظريات و توجهات حديثة تعتمد في تفسيرها للتجارة الدولية على مجموعة من العوامل كالاعتماد على البحث و التطوير باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول، اضافة الى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري ، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية ، والتنوع الانتاجي ، وتكاليف النقل ... وهذا ما جعل هذه النظريات أقرب الى الواقع .

أما بخصوص السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول فقد تأرجحت بين التقييد أو التحرير ، حيث اتضح أن لكل منهما مزيا وعيوب ،في حين أن السياسة التجارية الاستراتيجية والتي هي واقع بين التحرير والحماية، والتي تعتبر من السياسات التي أثبتت فعاليتها من خلال الانفتاح على التجارة الخارجية بتدرج وعقلانية .

وقد مر مسار تحرير التجارة الخارجية مر بعدة مراحل بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي أسست سنة 1947م، وبانتهاء جولة الأورجواي كانت الحاجة منظمة عالمية تتولى الاشراف على النظام التجاري العالمي بدل نظام الأطراف المتعاقدة ، وهذا ما ساهم في انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي كان من أهم أهدافها التحرير التجاري باعتباره المحرك الأساسي لعملية النمو و التنمية الاقتصادية .

كما تعددت الآراء و الأفكار حول موضع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فمنهم من يرى ايجابية تحرير التجارة على النمو الاقتصادي وهذا من خلال المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال رفع وتحسين مستوى الانتاج ، ومنهم له رأي مختلف يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو الاقتصادي .

وفي الأخير تم التطرق الى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتي تباينت نتائجها بين الأثر الايجابي و السلبي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في اقتصادات الدول سواء كانت نامية أو متقدمة ولكن الفرق يكمن في أن صادرات و واردات الدول المتقدمة تمتاز بالتنوع بينما صادرات الدول النامية تمتاز بالمحدودية وربما تقتصر على سلعة واحدة او سلعتين ويمتاز الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول النامية بأنه من الاقتصادات المنكشفة على العالم الخارجي حيث يمثل النفط الخام المكون الرئيسي لصادراته وناتجه المحلي الاجمالي والذي يحصل مقابله على حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لذا تظهر أهمية قطاع التجارة الخارجية بوضوح في الاقتصاد الجزائري.

كما تميزت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بمراحل متعددة، وهذا في ظل النظام الاقتصادي المتبع ، فمرحلة الاستقلال تميزت بسياسة تدخل الدولة في التجارة الخارجية عن طريق حماية المنتجات المحلية وفرض رقابة على التجارة الخارجية ، وهذا في ضل استراتيجية التنمية المبنية على النهج الاشتراكي ، أما فترة السبعينات فتميزت باحتكار التجارة الخارجية بصفة شبه كلية ، وفي ضل الظروف الاقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول مع نهاية سنة 1986م جاءت مرحلة التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1994م ، حيث تبنت الجزائر سياسة انفتاح تجاري تدريجي .

من خلال كل ما سبق ، يهدف هذا الفصل إلى دراسة العناصر الآتية:

- **المبحث الأول** : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار الى التحرير
- **المبحث الثاني** : الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار الى التحرير

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على واقع التجارة الخارجية في الجزائر، بحيث سيتم من خلاله التطرق إلى أهم التطورات والمتغيرات التي ترتبط بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، بدأ من مرحلة المراقبة التي امتدت من الاستقلال الى سنة 1970 م و التي تميزت بتدخل الدولة في التجارة الخارجية من خلال الاجراءات المتخذة في مجال مراقبة الصرف ،والتعريفة الجمركية ، ونظام الحصص ...أما المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1970 م الى1979م فتميزت باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بهدف التحكم في التدفقات التجارية و دمجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ، في حين تميزت الفترة الممتدة من 1980 م الى 1989 بتنظيم التجارة الخارجية الى غاية سنة 1994م تاريخ بداية تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأولى لتدخل الدولة في التجارة الخارجية بحيث تميزت هذه الفترة باتباع سياسة تجارية مستقلة من خلال فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية خاصة على الواردات وتم اتخاذ مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي :

أ.في مجال نظام الحصص والتجمعات المهنية لشراء : في اطار نظام الرقابة الكمية عملت الحكومة الجزائرية على اصدار مراسيم تنفيذية ، والتي كان الهدف منها مايلي : [1]

- ✓ حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية ؛
- ✓ تحسين وضعية الميزان التجاري في ضل احتياطي صرف متدني؛
- ✓ اعادة توجيه الواردات حسب الاحتياجات الوطنية؛
- ✓ كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة .

[1] صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد04، 2006، ص:32 .

ب .في مجال مراقبة الصرف: قامت الجزائر في هذه الفترة بنظام يسمح باستقرار سعر الصرف ، وهذا في ضل المرحلة التي تميزت برفع وتيرة التنمية

ج.في مجال الرسوم الجمركية :تميزت الرسوم الجمركية بنوعين اساسيين هما:

الرسوم الجمركية حسب المنشأ : وتنقسم هذه الرسوم الى :

تعريفة مخفضة : خاصة بفرنسا حتى تستفيد من خط القرض الفرنسي الممنوح آنذاك.

تعريفة جمركية مشتركة : وهي رسوم خاصة بالدول التي تربط مع الجزائر اتفاقيات تجارية .

تعريفة جمركية خاصة : وهي تعريفة استحدثت سنة 1968م خاصة بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

رسوم جمركية حسب طبيعة السلعة : لقد تم وضع أول تعريفة جمركية سنة 1963م والتي ميزت ثلاثة أنواع من السلع :[1]

- ✓ السلع التجهيزية و المواد الأولية بنسبة 10%؛
- ✓ السلع النصف مصنعة بنسبة تتراوح مابين 5 % الى 20%؛
- ✓ السلع النهائية بنسبة تتراوح مابين 15% الى 50%.

وكان الهدف الأساسي من هذه الاجراءات هو حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع القطاع الصناعي .

د. في مجال تراخيص الاستيراد :

حيث تم اصدار تراخيص الاستيراد ودلك سنة 1964 وتنقسم هذه التراخيص الى مايلي :

نظام الحضر الكمي : ويتم تحديد كمية السلع المستوردة وعدم تجاوزها.

نظام الحضر النوعي : ويرتبط بنوع السلعة أو بلد المنشأ.

[1] فلة عاشور، مرجع سبق ذكره ، ص:487

كما تميزت هده المرحلة بمجموعة من الأهداف يمكن حصرها في مايلي: [1]

- حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- ضمان تموين المؤسسات الإنتاجية الوطنية بكل ما يلزمها من واردات .
- تقوية الموقف التفاوضي الجزائري في الاستيراد والتصدير.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

تميزت هذه المرحلة باحتكار التجارة الخارجية بصفة كلية ودلك من خلال المخطط الرباعي الأول الممتد من سنة 1970 الى سنة 1973 ،وكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر تنص على مايلي :

- ✓ منح حق احتكار التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية بهدف التحكم في التدفقات التجارية وجعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وكنتيجة لذلك أصبحت حوالي 20 مؤسسة تحتكر أكثر من 80 % التجارة الخارجية ومن بين هذه المؤسسات الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه.
- ✓ منح الرخص الاجمالية للاستيراد للمؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار وعدم تدخل القطاع الخاص والأجنبي في جميع العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، حيث تم تقسيم عمليات الاستيراد الى ثلاثة أشكال هي :
  - سلع تخضع لنظام الحصص؛
  - سلع محررة الاستيراد؛
  - سلع تخص نظام الرخص الاجمالية للاستيراد.

مع بداية سنة 1978م تم اقصاء كل الخواص من عمليات التصدير ، بالإضافة الى حضر عمليات الاستيراد وحل كل المؤسسات الخاصة المصدرة والمستوردة ، كما تم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية ، وهذا بهدف حماية الاقتصاد الوطني .

[1] نفس المرجع.

المطلب الثالث : مرحلة تحرير التجارة الخارجية

مرت مرحلة تحرير التجارة الخارجية بثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى : التحرير التدريجي أو المقيد للتجارة الخارجية(1990 -1991)

ويمكن تلخيص أهم الاجراءات التي تمت خلال هذه المرحلة مايلي: [1]

- ✓ التحرير الجزئي للاقتصاد ، من خلال قانون ضبط الأسعار12/89 في جويلية 1989م، الذي يهدف الى تخلى الدولة عن دعم بعض السلع ، وتطبيق الأسعار الحقيقية .
- ✓ صدور القانون رقم 10/90 في أفريل 1990 م الذي كان يهدف الى لفتح الاقتصاد الوطني أمام الخواص ، والغاء التمييز الذي كان بين القطاع العام والخاص .

المرحلة الثانية : مرحلة العودة الى التقييد ومراقبة التجارة الخارجية (1992-1993)

مع بداية سنة 1992 تعرضت الجزائر الى مرحلة صعبة تمثلت في اختلالات هيكلية عميقة تمثلت في مايلي:

- ✓ ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية
- ✓ المديونية الخارجية
- ✓ التضخم
- ✓ عجز الميزانية

وهد ا ما دفع بالسلطات الى اتخاد مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي :

- تشديد القيود على النقد الأجنبي
- توسيع نطاق حظر الواردات
- انشاء لجنة AD- HOC(متابعة عمليات التجارة الخارجية أين فرقت بين السلع الاستراتيجية والسلع المحضورة).

كما نص قانون المالية لسنة1992 م على مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي : [2]

- ✓ تخفيض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 19معدلا الى 7 معدلات، كما تم تخفيض المعدل الأقصى من 120 %الى 60 %.

[1] فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،رسالة ماجستيير، جامعة سطيف،2014/2013،ص 139 .

[2] موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ،العدد 11، ص: 134 .

- ✓ تصنيف الرسوم الى معدلات دنيا على واردات المواد الأولية ، ومعدلات متوسطة على واردات المنتجات النصف مصنعة ، ومعدلات مرتفعة على المنتجات النهائية .

بالإضافة الى صدور قانون الاستثمار لسنة1993م الذي كان يهدف الى التحرر الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق لرأس المال الأجنبي والوطني وتتمثل أهم الاجراءات التي جاء بها القانون :

- الحق في الاستثمار بحرية في اطار القانون .
- المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب .
- يتمثل تدخل الدولة في تقديم التحفيزات للمستثمرين من خلال التخفيضات الجبائية .

المرحلة الثالثة : مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية (ابتداءا من 1994) :

تميزت هذه المرحلة باتخاذ السلطات العمومية تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية ،وذلك تنفيذ لشروط المؤسسات المالية الدولية ، لتهيئة الاقتصاد للانفتاح على العالم الخارجي في إطار الاتفاق على إعادة جدولة الديون وتمثلت الإجراءات المتخذة في بداية هذه المرحلة بصدور التعليمة رقم 20 في أفريل 1994م من طرف بنك الجزائر التي نصت على مايلي : [1]

-عدم الإلزام باللجوء إلى التعديل باستثناء عمليات استيراد التجهيزات.

-حرية ممارسة التجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنوي، مسجل قانونيا في السجل التجاري ويملك الضمانات المالية.

-عدم الإلزام بالدفع بواسطة حسابات مدين العملة الصعبة بالنسبة للواردات ماعدا السيارات.

كما قامت سياسة التجارة الخارجية أثناء مرحلة التحرير بإصلاحات مست المجالات الأتية :

أ.مجال التعريفة الجمركية :

في هذه المرحلة من مراحل تحرير التجارة الخارجية لجأت الجزائر الى القيام بتغييرات تدريجية على مستوى معدلات الرسوم الجمركية من حيث عدد المعدلات (الفئات السلعية المختلفة التي تفرض عليها هذه المعدلات) أو من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات .

[1] مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة مابين 1970- 2001 ،رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2006/2005،ص: 41

ب. مجال نظام الصرف

عرف تطور سعر الصرف الدينار الجزائري عدة مراحل حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9دج للدولار الأمريكي في نهاية 1987م الى 17.7دج للدولار في نهاية مارس 1991م حيث بلغ التخفيض في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60 % بين سنتي 1988 م و1991 ،في حين عرفت العملة الجزائرية تخفيضا في قيمة الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي ، بحيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18.7دج للدولار ،وفي ضل الاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في أفريل 1994م بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 36دج للدولار ، بتخفيض قدره 40.17 % ،[1]وقد كان الهدف الأساسي من هذا التخفيض هو مايلي: [2]

- استعادة التوازن الخارجي ؛
- تشجيع الصادرات الجزائرية واعطاؤها تنافسية أكبر في السوق العالمية وتقليص حجم الواردات ؛
- رفع مستو النمو الاقتصادي الوطني ؛
- رفع القيود على الصرف منذ سنة 1992 ، ومواصلة تحرير نظام الصرف، قصد تحقيق قابلية تحويل الدينار في جميع المعاملات التجارية العادية.

أما بالنسبة لتطور سعر الصرف في الفترة الممتدة ما بين 1996-2002م ، فقد عرف سعر صرف الدينار ارتفاعا بمعدلات مستقرة ، ومع تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2003-2008م بحيث بلغ سعر صرف الدينار لمتوسط الفترة 64.58دج للدولار في 2008م.

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008م ، أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو الى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظام التعويم المدار مقابل الدولار ،وكمثال على ذلك الجزائر ، وهذا ما أدى الى تراجع قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 12.5 % سنة 2009م أما بالنسبة لسنة 2010م بلغ 2.4 %.[3]

[1] دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،العدد11،جانفي،2014، ص:26

[2] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، أفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع، ماي 2003، ص:85.

[3] دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص:26

ج. في مجال تحرير الأسعار والتخلي عند الدعم

بعد صدور الأمر 95-06 سنة 1995 عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا ، أين وصلت نسبة السلع المحررة الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996م ، و بنهاية سنة 1997م تم رفع الدعم عن كافة السلع الواسعة الاستهلاك ، وهذا ما أدى الى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7 مليار دولار ، وبهذا تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 0.3 % عام 2000م الى 3.7 % عام 2001م،ويتمثل الهدف الاساسي لهذه القرارات في تخفيض النفقات العمومية .[1]

د. في مجال الخوصصة :

شرعت الجزائر منذ سنة 1996م في تنفيذ برنامج واسع للخوصصة تحت رعاية البنك الدولي ، ويهدف هذا البرنامج الى تشجيع القطاع الخاص في تجسيد عملية التنمية في اطار قوانين اقتصاد السوق . ففي 26 أوت من سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخوصصة ،كما تمت المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95 - 12)، وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخوصصة ويتعلق الأمر بـ:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- المجلس الوطني للخوصصة.

وفي ضل المساعي الرامية لتحرير التجارة الخارجية ،تقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة الى امكانية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، كما بدأت الجزائر التي انظمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008م بتطبيق الاعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثار المتبادل أمام السلع الواردة من الدول العربية خلال سنة 2009 م.

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص:87.

المبحث الثاني :الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر الدراسات القياسية ذات أهمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، عن طريق إمكانية صياغتها في شكل نماذج إحصائية مقدرة ببيانات الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يسهم في تقدير وقياس العلاقات الاقتصادية بين المؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية التي سنرى إحداها في هذا الجزء من البحث، من خلال توضيح أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 .

المطلب الأول :بيانات و منهجية الدراسة

الفرع الأول : بيانات الدراسة و مصادرها

تم من خلال هذه الدراسة الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري تخص كل من الناتج المحلي الاجمالي ، الصادرات و الواردات للفترة الممتدة من 1990-2021 ، و قد تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicator) ،وذلك تفاديا لتداخل المعطيات وتضاربها، وقد تم ادخال اللوغاريتم الطبيعي عليها تفاديا لمشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات وذلك لأن القيم هنا كبيرة و متفاوتة .

الفرع الثاني :منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة سيتم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL (Autoregressive Distrubited Lag)، حيث وضع بيرسون منهجية الانحذار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL عام 2001 و الذي لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى مثل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجرانجر وإنما يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الإحصائية إذا كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو مزيج بينهما بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني I(2) ، كما يمكن استخدام هذا النموذج في حالة سلسلة زمنية قصيرة(في حالة صغر حجم العينة)إلى جانب هذا تعتبر نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل أكثر دقة من الطرق الأخرى للتكامل المشترك كما يمكن قياس العلاقة في الأجل القصير بين متغيرات النموذج من خلال نموذج تصحيح الخطأ، ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 12.

و يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفق الخطوات التالية:

1- اختبارات السكون للسلاسل الزمنية (PP،ADF)مع ضرورة استقرارها في المستوى و الفروق الأولى

2- اختبار فترة الابطاء المثلى

3- تقدير النموذج من خلال :

-اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدودBounds Test

-تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل و القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

-الاختبارات التشخيصية للنموذج و المتضمنة:

- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM)
- ✓ اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحذار الذاتي (ARCH)
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)
- ✓ اختبار استقرارية معلمات النموذج (ARDL)

المطلب الثاني :متغيرات ونموذج الدراسة

نتطرق من خلال هذا المطلب الى متغيرات الدراسة النموذج المستخدم في الدراسة .

الفرع الأول : متغيرات الدراسة ومصادرها

بهدف التعريف بالمتغيرات التي تدخل في تقدير النموذج الرياضي المخصص لتوضيح أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا مجموعة من المتغيرات أهمها:

- المتغير التابع :تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمتغير الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز.GDP
- المتغيرات المستقلة :تم التعبير عن التجارة الخارجية بمتغيرين وهما الصادرات نرمز لها ب EXP
- والواردات رمزها.IMP

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد نعبر عنه بالشكل الرياضي التالي:

$$GDP= f(EXP, IMP)$$

أما الشكل القياسي للنموذج فهو كمايلي:

$$LGDP = \alpha + ß1\ LEXP1 + ß2\ LIMP1 + \varepsilon t$$

حيث α ، ß1 ، ß2 تمثل معلمات النموذج المراد تقديرها و εt يمثل الخطأ العشوائي.

الفرع الثالث : تقدير نموذج الدراسة

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية و دالة الارتباط الذاتي

يمكن التمثيل البياني للسلاسل الزمنية من معرفة المركبات الموجودة بهذه السلاسل والتي يمكن من خلالها استنتاج استقرارية السلسلة من عدمه (كمركبة الاتجاه العام مثلا)، كما يمكن ذلك من خلال مشاهدة معالم دالة الارتباط الذاتي للبواقي والتي يجب أن تقع داخل مجال المعنوية المعبر عنه بخطين متوازيين أو من خلال مقارنة Q-Stat المحسوبة بتلك الجدولية عند درجة تأخير معينة وفي حدود مجال الثقة 5%.

و باستخدام برنامج Eviews 12 تم الحصول على مايلي :

أ- التمثيل البياني لمتغيرات نموذج الدراسة

ان التمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 2-1 التمثيل البياني لمتغيرات نموذج الدراسة

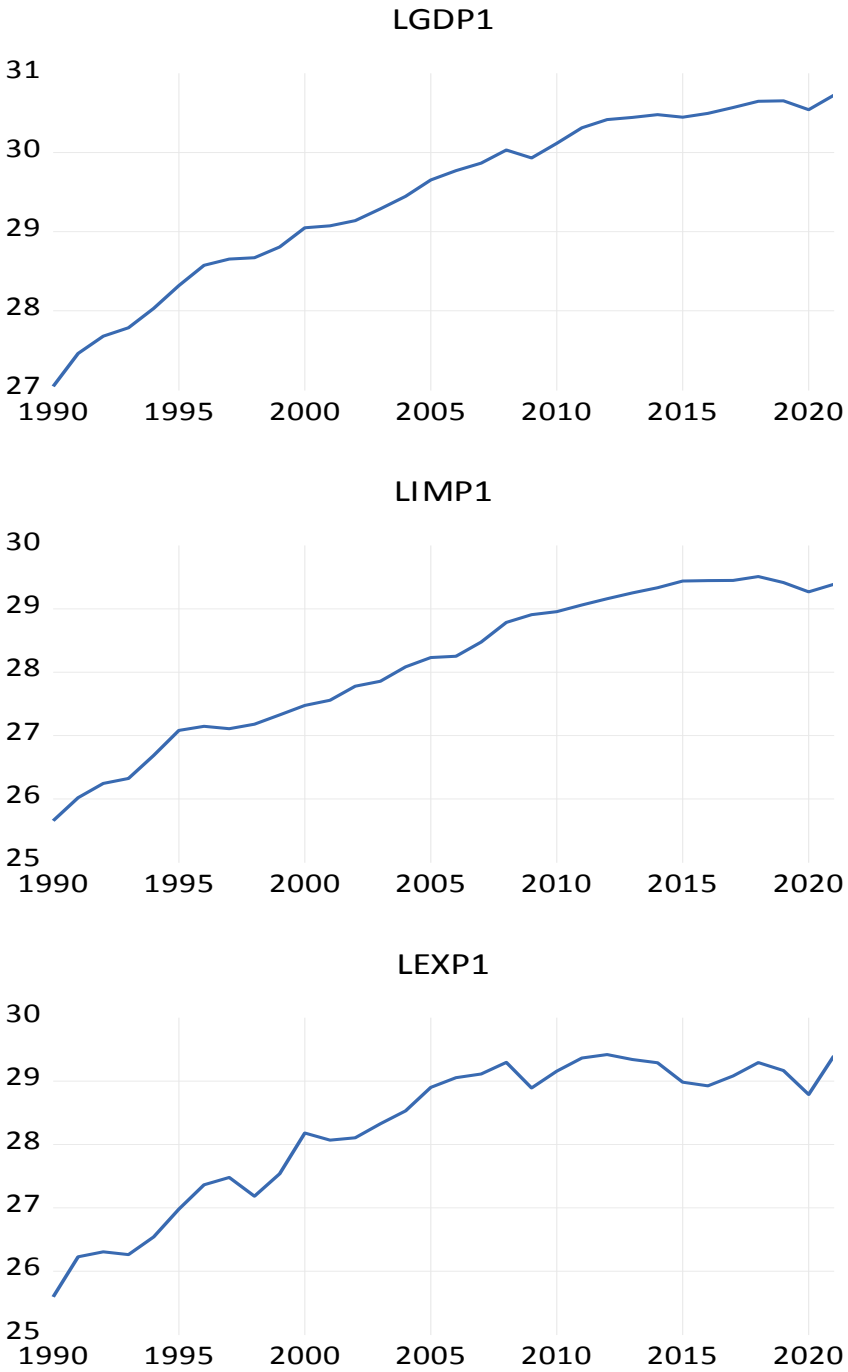

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

-الأثر الواضح للزمن من خلال الاتجاه التصاعدي للسلاسل الزمنية خاصة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الذي يظهر مركبة الاتجاه العام ، من جهة ثانية فإن حجم الصادرات في الجزائر سجل معدلات أعلى من الواردات وما يمكن تفسيره بتزايد الصادرات النفطية خاصة خلال فترة الدراسة.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

ب- دالة الارتباط الذاتي AC

نقول عن السلسلة أنها مستقرة استنادا الى دالة الارتباط الذاتي اذا كانت معاملات الارتباط معدومة داخل حدود مجال الثقة ويكون ذلك عندما تكون معالم دالة الارتباط الذاتي واقعة داخل مجال المعنوية المعبر عنه بخطين متوازيين أو من خلال مقارنة Q-Stat المحسوبة بتلك الجدولية و عندما تكون Q-Stat أصغر من X نقبل فرضية العدم H° فان السلسلة مستقرة

- **بالنسبة Lgdp1**:

الشكل رقم 2-2 دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lgdp1

Date: 06/15/23 Time: 00:54
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.885	0.885	27.517	0.000
. |****** |	. | . |	2	0.792	0.037	50.266	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.698	-0.044	68.570	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.600	-0.078	82.553	0.000
. |**** |	. | . |	5	0.508	-0.035	92.944	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.426	-0.010	100.53	0.000
. |*** |	. | . |	7	0.353	-0.004	105.96	0.000
. |**. |	. *| . |	8	0.277	-0.066	109.45	0.000
. |* . |	. *| . |	9	0.194	-0.100	111.22	0.000
. |* . |	. *| . |	10	0.112	-0.070	111.84	0.000
. | . |	. | . |	11	0.042	-0.009	111.93	0.000
. | . |	. | . |	12	-0.029	-0.058	111.97	0.000
. *| . |	. | . |	13	-0.096	-0.057	112.50	0.000
. *| . |	. *| . |	14	-0.163	-0.087	114.11	0.000
.**| . |	. | . |	15	-0.221	-0.040	117.24	0.000
.**| . |	. | . |	16	-0.267	-0.011	122.09	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ أن الأعمدة تقع خارج مجال معنوية 5%و Q-Stat=122.09 عند درجة تأخير 16 وهي أكبر من 26.296ومنه نرفض فرضية العدم بمعنى ان معاملات الارتباط $\neq 0$ ونقول أن السلسة غير مستقرة .

- **بالنسبة Lexp1**:

الشكل رقم 2-3 دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lexp1

Date: 06/15/23 Time: 00:54
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.864	0.864	26.170	0.000
. |****** |	. |* . |	2	0.778	0.126	48.108	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.693	-0.011	66.124	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.589	-0.120	79.596	0.000
. |**** |	. *| . |	5	0.489	-0.074	89.221	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.399	-0.027	95.884	0.000
. |**. |	. | . |	7	0.323	0.009	100.42	0.000
. |**. |	. | . |	8	0.246	-0.040	103.15	0.000
. |* . |	. *| . |	9	0.134	-0.205	104.00	0.000
. | . |	. *| . |	10	0.037	-0.095	104.07	0.000
. | . |	. |* . |	11	-0.020	0.086	104.09	0.000
. *| . |	. *| . |	12	-0.098	-0.070	104.61	0.000
. *| . |	. | . |	13	-0.165	-0.059	106.18	0.000
.**| . |	. *| . |	14	-0.234	-0.124	109.50	0.000
.**| . |	. | . |	15	-0.290	-0.053	114.89	0.000
.**| . |	. | . |	16	-0.319	0.063	121.82	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ أن الأعمدة تقع خارج مجال معنوية 5%و Q-Stat=121.82 عند درجة تأخير 16ومنه فان Q-Stat =121.82أكبر من 31.296 ومنه السلسة غير مستقرة.

- بالنسبة **Limp1**:

الشكل رقم 2-4 دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lexp1

Date: 09/04/23 Time: 18:25
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.900	0.900	28.451	0.000
. |******|	. | . |	2	0.812	0.005	52.343	0.000
. |***** |	. | . |	3	0.723	-0.047	71.938	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.623	-0.110	87.008	0.000
. |**** |	. | . |	5	0.534	-0.009	98.486	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.459	0.025	107.31	0.000
. |*** |	. | . |	7	0.381	-0.062	113.62	0.000
. |**. |	. *| . |	8	0.295	-0.107	117.55	0.000
. |* . |	. *| . |	9	0.206	-0.089	119.56	0.000
. |* . |	. | . |	10	0.120	-0.052	120.28	0.000
. | . |	. | . |	11	0.038	-0.047	120.36	0.000
. | . |	. *| . |	12	-0.042	-0.070	120.45	0.000
. *| . |	. | . |	13	-0.114	-0.045	121.20	0.000
. *| . |	. *| . |	14	-0.187	-0.089	123.31	0.000
.**| . |	. | . |	15	-0.244	-0.003	127.13	0.000
.**| . |	. | . |	16	-0.291	-0.012	132.88	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ أن الأعمدة تقع خارج مجال معنوية 5%و Q-Stat=132.88 عند درجة تأخير 16ومنه فان Q-Stat=132.88أكبر من 29.296 ومنه السلسة غير مستقرة

ج- تحديد درجة الإبطاء المثلى:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد المتأخرات الزمنية المثلى ، تحدد درجة الابطاء المثلى للسلاسل الزمنية بناءا على المعايير الخاصة بالمعلومات و هي معيار Akaike، Schwarz و HQ ، loglikelihood وكذا مجموع مربعات البواقي ، فتؤخذ أقل قيمة لكل من AC،SC،HQ، SSR في حين تؤخذ درجة التأخير المقابلة لأكبر قيمة وفق معيار loglikelihood وقد كانت النتائج كمايلي :

- **بالنسبة Lgdp1**:

الجدول رقم: 2-1 نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Lgdp1

			Cointegrating Form				
P=6	P=5	P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	درجة التاخر
-1.692	-1.768	-1.836	-1.491	-2.015*	-1.934	-1.924	AC
-1.302	-1.429	-1.548	-1.703	-1.827*	-1.794	-1.831	SC
-1.584	-1.670	-1.750	-1.868	-1.956*	-1.890	-1.894	HQ
29.153	29.988	30.788	32.18	33.22*	32.02	31.82	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى والتي لها أقل قيمة هي درجة التأخير2 =P .

- **بالنسبة Limp1**:

الجدول رقم: 2-2 نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Limp1

			Cointegrating Form				
P=6	P=5	P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	درجة التاخر
-1.523	-1.624	-1.703*	-1.675	-1.652	-1.5619	-1.601	AC
-1.133	-1.285	-1.415	-1.438	-1.463	-1.421	-1.509	SC
-1.415	-1.527	-1.618*	-1.603	-1.593	-1.517	-1.571	HQ
27.049	28.119	28.999*	28.463	27.956	26.428	26.825	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى حسب كل من AC ، HQوLLL و التي لها أقل قيمة وفق المعايير الثلاث هي درجة التأخير4 =P .

- **بالنسبة Lexp1**:

الجدول رقم: 2-3 نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى للسلسلة Lexp1

	Cointegrating Form				
P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	درجة التاخر
0.152	0.074	*0.02015	0.204	0.155	AC
0.440	0.312	0.208	0.344	0.247	SC
0.238	0.147	0.079	0.249	0.185	HQ
3.937	3.953*	3.707	-0.072	-0.404	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى حسب كل من AC ، SCوHQ و التي لها أقل قيمة عند المعايير هي درجة التأخير2 =P .

المطلب الثالث :نتائج الدراسة ومناقشتها

قبل التطرق الى استقرار السلاسل الزمنية نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لمعرفة اذا كانت الأخطاء تتبع توزيعا طبيعيا أم لا ، ومن ثم التطرق الى اختبار استقرار السلاسل الزمنية .

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، نستخدم اختبار (Jarque Bera) والذي أعطى النتائج التالية: J B=2.67 بمستوى بمعنوية (0.26) وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم:2-5 اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque Bera)

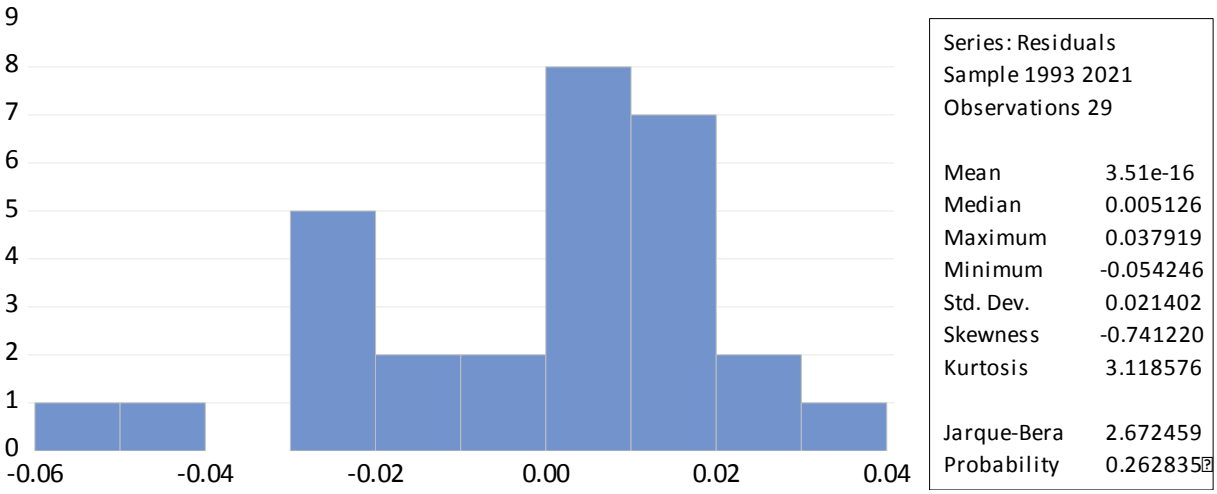

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

الفرع الثاني :اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار جذر الوحدة المرحلة الأولى لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها وسنعتمد في هذا البحث على اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بير ون (PP) للكشف عن درجة تكامل هذه المتغيرات، و بالاستعانة ببرنامج Eviews 12 تم التوصل الى النتائج المدرجة في الجدول التالي:

جدول رقم: 2-4 نتائج اختبار جذر الوحدة

السلاسل الاختبارات		اختبار ديكي فولر الموسعADF		اختبار فيليبس بيرونPP		درجة التكامل
		المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
Lgdp1	T.ST	-3.761337 (-2.967767)	/	-5.190148 (-2.960411)	/	مستقرة في المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0)
	PV	0.0082	/	0.0002	/	
LIMP1	**T.ST**	1.080752 (-2.967767)	-2.98422 -2.96776	3.693312 (-2.960411)	-2.996219 (-2.960411)	مستقرة بعد اجراء مرشح الفروق الأولى I(1)
	PV	0.9226	0.0303	0.9998		
Lexp1	**T.ST**	-2.983308 (-2.967767)	/	- 0.3010530 (-2.960411)	/	مستقرة في المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0)
	PV	0.0484	/	0.0449	/	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال مخرجات برنامج Eviews12 المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ كلا من السلسلتينLgdp1 و Lexp1 مستقريين في المستوى و متكاملة من الدرجة 0 و ذلك لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند المستوى 5% وباستخدام النموذج الفرعي (نموذج ثابت و اتجاه عام) فان قيمة PV في السلسلتين أقل من 0.05(5%)، أما بالنسبة لسلسلة الواردات LIMP1 فانها غير مستقرة في المستوى في كل الاختباريين بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الحرجة عند مستوى ثقة 5% والتي كانت أكبر منها ، مما دفع بنا الى رفض الفرضية العدمية H° وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة بأن السلسلة بها جدر وحدة و من ثمة فهي غير مستقرة ، ليتأكد استقراريتها بعد اجراء مرشح الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1)I .

من هذا المنطلق فان السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة بعضها مستقر في المستوى I(0) و البعض الآخر مستقر بعد اجراء مرشح الفروق الأولى I(1) ، ومن هذا المنطلق فان النموذج الملائم للتقدير هنا هو نموذج ARDL.

- تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج

قبل تقدير نموذج ARDL يجب تحديد درجات التأخير المثلى لهذا النموذج من خلال مخرجات Eviews12 المبينة في الملحق رقم 1

نلاحظ أن درجة التأخير المثلى للنموذج هي (1.3.1) بمعنى :

- ✓ P=1 بالنسبة للمتغير التابع GDP
- ✓ P=3بالنسبة للمتغير المستقل IMP
- ✓ P=1بالنسبة للمتغير المستقل EXP

الفرع الثالث :ختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود: Bounds Test

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات ، وتوجد عدة طرق لاجراء اختبار التكامل المشترك ولكل منها حدودها و شروطها وسوف نقوم باجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود **F- Bounds Test** المطور من طرف Pesaran , Shin, & Smith عام 2001[1]

الجدول رقم:2-5 نتائج اختبار الحدودBound Test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.303521	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

سنقوم باختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل حيث نلاحظ أن قيمة الاختبار-F statisticقد بلغت% 8.3035وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى عند مستويات معنوية 2.5% 1%،5% 10%وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

[1] صالح أويابة ، الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)خلال الفترة (2018 -1980) ،مداخلة في الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة جامعة حمة لخضر ، الوادي الجزائر ،02-03 ديسمبر 2019 ص:454.

الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل:

لقد أشارت النتائج السابقة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم بتقدير المعلمات في الأجل الطويل للنموذج،أشارت النتائج إلى ما يلي:

الجدول رقم 2-6 نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LIMP1	**0.618867**	**0.026940**	**22.97170**	**0.0000**
LEXP1	**0.230957**	**0.026317**	**8.775797**	**0.0000**
C	**5.687024**	**0.335154**	**16.96838**	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتضح لنا من خلا ل نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1 % تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.09 % أو بمعنى أن النمو الاقتصادي يتأثر ايجابيا بالصادرات في حين جاءت العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي الأخرى موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في الواردات بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 61.88% ، هذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية وذلك نظرا لطبيعة الصادرات الوطنية الذي يشكل النفط غالبيتها ويلعب دورا مهما في تحديد الناتج المحلي الإجمالي خاصة وأنها تفتقر لقاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في التخفيف من نسبة الاعتماد على القطاع النفطي، حيث يتم توجيه النسبة الكبيرة من الدخل في تلبية المواد الاستهلاكية بدل استخدامه في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة أو استغلاله في عمليات إنتاجية تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الخامس: تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير(نموذج تصحيح الخطأ:)

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم 2-7 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LIMP1)	**0.112683**	**0.044532**	**2.530405**	**0.0195**
D(LEXP1)	**0.294876**	**0.018094**	**16.29674**	**0.0000**
CointEq(-1)*	**-0.566222**	**0.091903**	**-6.161084**	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

تظهر نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 1 % وهو ما يؤكد قوة ومصداقية العلاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكننا القول أن 56.62 %من الأخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال سنة و سبعة أشهر و ستة أيام(1.76) من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل، كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن نتائج التقدير في الأجل القصير جاءت متوافقة هي الأخرى مع النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغير الصادرات إذ أن معامل الصادرات له أثر ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1 %أو بعبارة أخرى أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1 %يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة . 29.48%، أما معلمة الواردات جاءت موجبة ومعنوية تتعارض مع الواقع الاقتصادي.

الفرع السادس : اختبارات تشخيص النموذج

-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :يتم التأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey LM):

الجدول رقم2-8 نتائج إختبار (Breusch-Godfrey LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic0.195398	Prob. F(2,19) 0.8241

Obs*R-squared	0.584456	Prob. Chi-Square(2)	0.7466

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتضح من خلال هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية P value=0.82 وهي أكبر من مستوى المعنوية5% ،وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وأن البواقي مستقلة عن بعضها البعض .

-اختبار عدم ثبات التباين (:ARCH Heteroskedasticity Test)

الجدول رقم 2-9 اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Heteroskedasticity Test:)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.221589	Prob. F(3,22)	0.8804
Obs*R-squared	0.762592	Prob. Chi-Square(3)	0.8584

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

من نتائج هذا الاختبار نلاحظ القيمة الاحتمالية P value =0.88 عند إحصائية F=0.22 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وعليه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على ثبات تباين الأخطاء أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

-اختبار استقرا رية النموذج:

لغرض اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر، نقوم باستخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Cumulative Sum of recursive Residual) واختبار المجموع التراكمي لمربعات المعاودة (CUSUMSQ) Cumulative Sum of Squares of Residuals(ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة معادلة تصحيح الخطأ إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من اختباريCUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5% ، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني للإحصائيتين السابقتين خارج الحدود الحرجة ومن خلال نتائج اختبارCUSUM واختبارCUSUMSQ اتضح أن النموذج يتصف بالثبات في

معظم فترات الدراسة حيث وقع الشكل البياني داخل حدود الدراسة عند مستوى معنوية5% ، وبالتالي فإن معلمات النموذج مستقرة ولا يوجد تغيير هيكلي فيها كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم: 2-6 اختبار استقراريه معلمات النموذج

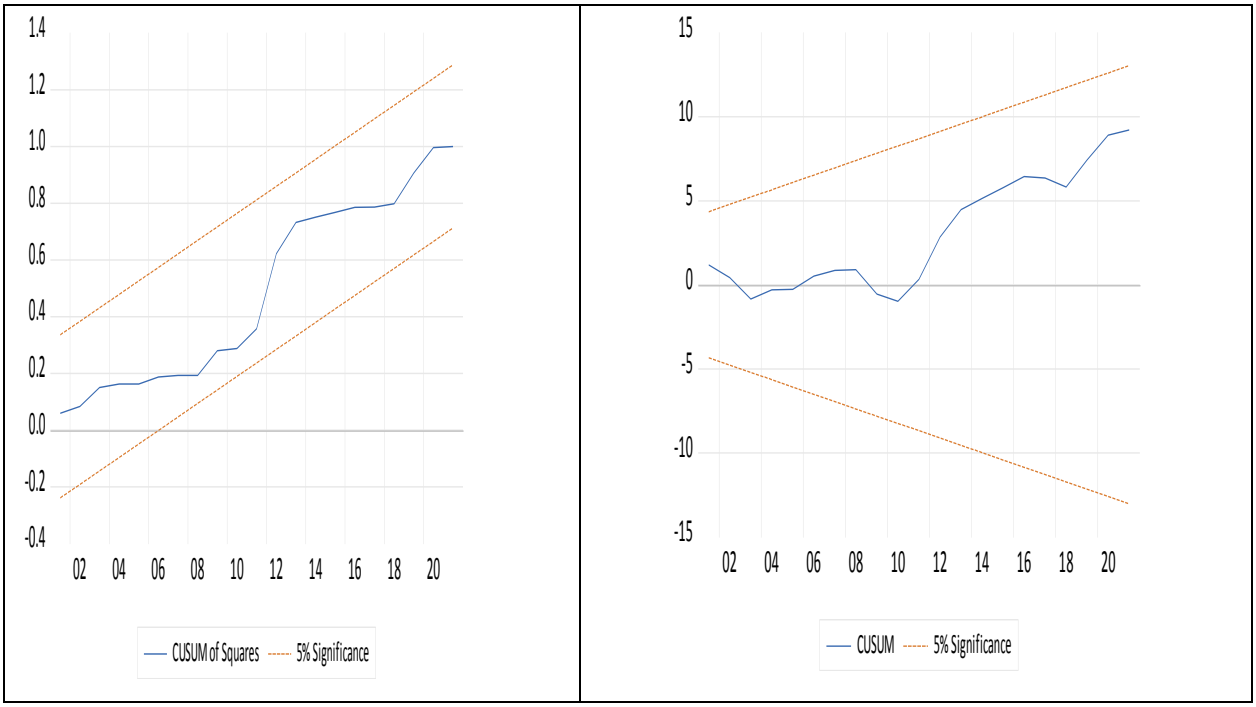

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

خلاصة الفصل الثاني:

جاء هذا الفصل لقياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال رصد أهم التحولات التي ميزت السياسة التجارية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال ، بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الى مرحلة الاحتكار ثم مرحلة تنظيم التجارة الخارجية وصولا الى تحرير تدريجي منذ سنة 1994م.

كما تم التطرق من خلال هذا الفصل الى الدراسة القياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، والتي أثبتت وجود علاقة طردية معنوية و ذات دلالة احصائية بين الصادرات والناتج المحلي وهو ما يتوافق والواقع الاقتصادي أذ أن زيادة الصادرات من شأنه تشجيع الانتاج ومن ثمة رفع القدرة التنافسية له مما يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي وجود علاقة ايجابية بين التحرير التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر، و هذا يرجع لطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على المحروقات، كما أنه توجد علاقة طردية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي وهو مالا يتوافق والواقع الاقتصادي .

الخاتمة

الخاتمة :

استهدفت الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها الى الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية بين علاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا من خلال ابراز مختلف النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية ، أما بخصوص السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول ، فقد تأرجحت بين نزعتي الحماية و التحرير والتي كان لكل منهما مزيا وعيوب ، في حين برزت السياسة التجارية الاستراتيجية كما وصفها P.Krugman، من السياسات التي أثبتت فعاليتها من خلال الانفتاح على التجارة الخارجية بتدرج وعقلانية.

أما بالنسبة لعلاقة تحرير التجارة بالنمو والاقتصادي فقد تعددت الآراء والأفكار بين مؤيد ومعرض ، حيث ركز المؤيدون على مزيا التحرر التجاري التي تصب في مصلحة النمو الاقتصادي مثل التخصص وتقسيم العمل و المنافسة و تنقل التكنولوجيا والمهارات .... في حين يرى المعارضون رأي اخر يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو الاقتصادي مثل سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة الشرسة ،الإغراق السلعي للمنتجات مما يساهم في تعرض الصناعات و المنتجات المحلية للمنافسة الشرسة ،ارتفاع مستويات البطالة ...الخ ، كما أن قيام بعض الدول بالقيام بعملية تحرير تجارتها وفتح أسواقها قبل عملية تأهيلها و استعدادها اللازم يساهم في عرقلة التنمية ، وهذا ما أدى الى بروز تيار ثالث يرى بضرورة الانفتاح على التجارة الخارجية لكن بتدرج وعقلانية و اتباع منهج التأهيل قبل التحرير .

كما خلصت هذه الدراسة الى قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال رصد أهم التحولات التي ميزت السياسة التجارية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال ، بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الى مرحلة الاحتكار ثم مرحلة تنظيم التجارة الخارجية وصولا الى تحرير تدريجي منذ سنة 1994م.

وقد تم التوصل من خلال الدراسة القياسية باستخدام باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، والتي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين التحرير التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر، الا أن هذا يعود لطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على المحروقات مما انعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد مرتبط بدرجة كبيرة بصادرات المحروقات ، و بناءا على هذا ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ضرورة اتباع السياسة التجارية الملائمة .

نتائج الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم طرح بعض الأسئلة الفرعية للإجابة عليها ، كما تم الاستعانة ببعض الفرضيات ،ومن خلال ما تم دراسته في الجانب النظري و التطبيقي تمكنا من الوصول الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر التجارة كنتيجة للنمو الاقتصادي وليس العكس .
- نمو الصادرات المعتمدة على سياسة التصنيع يؤدي إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- انقسمت أراء الباحثين والمفكرين حول موضوع النمو و التنمية في ظل تحرير التجارة العالمية إلى فريقين رئيسين ، فريق يرى ايجابية تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية ،وفريق أخر يري موقفا مضادا و معارضا للموقف الايجابي يبرر موقفه بالسلبيات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية ،وفريق ثالث يحاول التوفيق بين الرأيين وبرز هذا الرأي مع بروز العولمة .
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع تصديري وحيد وهو قطاع المحروقات ، وهذا ما يجعل شروط التبادل في غير صالح الجزائر .
- يتميز الاقتصاد الجزائري بمؤشرات انفتاحية متدنية على مستوى التجارة الخارجية ،وهذا نظرا لارتباطه بمورد واحد وهو المحروقات على مستوى الصادرات ، أما على مستوى الواردات فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة ، وهذا ما يجعل شروط التنمية غير متوازنة .

نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

-أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى (الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات) والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفروق الأولى (الواردات) وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك ARDL .

-وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدودBound Test .

-وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة ، هذه النتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي حيث تبين دور عوائد النفط في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك لان معظم صادراتها بترولية وضعف تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات.

-معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 01% تساوي قيمته 0.56 ، مما يدل عل أن 56 % من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

الاقتراحات :

- الاهتمام بالمزيا التنافسية بدل التركيز على الميزة النسبية .
- الانفتاح على التجارة الدولية بتدرج و عقلانية.
- ضرورة الاهتمام بتنويع الصادرات خارج المحروقات لتنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بالاعتماد على قطاعات بديلة منتجة كالفلاحة والصناعة وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية.
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير الصادرات مثل التجربة الصينية.
- السّعي نحو الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية للاستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول إلى الأسواق الدولية.
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

أفاق البحث :

في اطار هذه الدراسة وقصد ترك المجال مفتوحا للبحث يمكن اقتراح المواضيع الأتية :

- أثر التحرير التجاري على التنمية الصناعية .
- أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على رفع معدل النمو الاقتصادي .
- أثر التحرير التجاري على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

- **الكتب**

1. أحمد عبد الخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والدولية ، المنصورة، 1999.
2. السيد مُحَمَّد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2009.
3. جميل مُحَمَّد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
4. جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
5. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
6. حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
7. خالد مُحَمَّد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن ، 2009.
8. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،الطبعة الأولى، 2009.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
10. سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ،2009 .
11. سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق و معوقات الانضمام ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
12. سمير مُحَمَّد عبد العزيز، التجارة العالمية و الجات 1994، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى: 1997.
13. عطاء الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016.
14. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،القاهرة،2003.
15. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، دار المسيرة ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
16. مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.

17. مجدي محمود شهاب : الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 .
18. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وآخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
19. مُحَمَّد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، 2010.
20. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية وتطبيقية ،قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر،2000.
21. مُحَمَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
22. مُحَمَّد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
23. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية ، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، مصر، 2010.
24. ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية،2006.
25. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- **<u>الرسائل و الأطروحات :</u>**

26. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمُحَمَّد بوقرة–بومرداس، 2008–2009.
27. سباع خميسي ، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية —حالة الجزائر–،رسالة ماجستيير، جامعة الجزائر3،2012/ 2013.
28. فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،جامعة مُحَمَّد خيضر ،بسكرة، 2015/2014.
29. فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012،رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2014/2013.
30. فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية ، دراسة حالة الجزائر منذ 1994،أطروحة دكتوراه ، ،جامعة مُحَمَّد خيضر ، بسكرة .

31. ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة (1999 -2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح– ورقلة 2020-2021 .

32. مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة ما بين 1970- 2001 ،رسالة ماجستيير، جامعة ورقلة،2006/2005.

- **المجلات المتخصصة و التقارير :**

33. بكريتي بومدين، ودان بوعبد الله ، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد / 11 :العدد 01 :جانفي 2021 .

34. بن موسى كمال، أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد:2010،01.

35. ثناء أبازيد ، مُحَمَّد محمود،حسان مُحَمَّد دروبي،أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 33 ،العدد5، 2011.

36. حفيظ فطيمة،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،ربيع2010 .

37. حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في برقيق النمو الاقتصادي، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 32 جامعة الكوفة، العراق،. 2015 .

38. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد11،جانفي،2014.

39. دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012 1980،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني2015.

40. رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15، 2013.

41. صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد04، 2006.

42. طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990 –2017، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس العدد 1/ 2019 .

43. عباس امينة، كروشة ايمان، التحرير التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1999 –2019) ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة –المجلد / 05 : العدد01 /2021

44. عبد الغفار غطاس، مُحَّد زوزي ، عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1980–2011)،مجلة الباحث ،العدد15،2015

45. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8،2010.

46. فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، العدد24، 2012

47. فاروق العربي ،جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية المخاطر والفرص ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر 3، العدد 2016.

48. قادري علاء الدين، فيلالي بومدين ،تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر ، العدد1،2013

49. موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000–2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ،العدد 11.

50. ناصر دادي عدون ، منتاوي مُحَّد ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد03،2004.

51. يونس على أحمد، شفان جمال حمة سعيد ، دلنيا مُحَّد رحمان ، قياس و تحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990 - 2020)

52. Journal of University of Garmian 9(4) ;2022.

- **المطبوعات الجامعية**

نور الدين جوادي، التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

- **القوانين و التشريعات:**

53. الحوصلة الاحصائية 1962-2011 الديوان الوطني للإحصائيات ، فصل التجارة الخارجية.
54. **الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 1994**.

ثانيا–باللغات الأجنبية:

1. ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit.
2. Cours de Mr Diemer, Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance, Université de Auvergne, France, sans annee.
3.
4. David Ricardo, The principales of political Economy and Taxation, London, 1817.
5. Elli Moskowitz, Liberalization of Trade in Malaysia, PhD thesis, https://www.srfederation.org/pdf/17/Liberalization-of-Trade-in-Malaysia.pdf.
6. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
7. Mounir Khaled BERRAH**,** Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013, publication de l'Office National des Statistiques Juillet 2014.
8. MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.
9. YadwigaForowicz, Economies International, Beau chemin, canada, 1998.

ثالثا- المصادر الالكترونية:

1. http://jgu.garmian.edu.krd
2. https://doi.org/10.24271/garmian.2209042
3. www.douane.gov.dz.
4. http://futuranfase.blogspot.com/blog-post_15.html :source
5. https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm
6. www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم 01
نتائج اختبارات الاستقرارية

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP1)
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/23 Time: 17:50
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP1)	0.112683	0.044532	2.530405	0.0195
D(LIMP1(-1))	-0.154778	0.058149	-2.661741	0.0146
D(LIMP1(-2))	-0.121725	0.064338	-1.891943	0.0724
D(LEXP1)	0.294876	0.018094	16.29674	0.0000
CointEq(-1)*	-0.566222	0.091903	-6.161084	0.0000

R-squared	0.954961	Mean dependent var	0.104998
Adjusted R-squared	0.947455	S.D. dependent var	0.100846
S.E. of regression	0.023117	Akaike info criterion	-4.540940
Sum squared resid	0.012825	Schwarz criterion	-4.305199
Log likelihood	70.84362	Hannan-Quinn criter.	-4.467109
Durbin-Watson stat	1.816243		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.303521	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

Estimation Command:
==========
ARDL(DEPLAGS=7, REGLAGS=7) LGDP1 LIMP1 LEXP1 @

Estimation Equation:
==========
LGDP1 = C(1)*LGDP1(-1) + C(2)*LIMP1 + C(3)*LIMP1(-1) + C(4)*LIMP1(-2) + C(5)*LIMP1(-3) + C(6)*LEXP1 + C(7)*LEXP1(-1) + C(8)

Substituted Coefficients:
==========

LGDP1 = 0.433778246619*LGDP1(-1) + 0.112683409414*LIMP1 + 0.0829545784796*LIMP1(-1) + 0.0330529752583*LIMP1(-2) + 0.121724738682*LIMP1(-3) + 0.29487624276*LEXP1 - 0.164103499228*LEXP1(-1) + 3.220116755

Cointegrating Equation:
D(LGDP1) = -0.566221753357*(LGDP1(-1) - (0.61886655*LIMP1(-1) + 0.23095676*LEXP1(-1) + 5.68702410))

Dependent Variable: LGDP1
Method: ARDL
Date: 06/14/23 Time: 14:40
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (7 lags, automatic): LIMP1 LEXP1
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 448
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP1(-1)	0.433778	0.125861	3.446480	0.0024
LIMP1	0.112683	0.055377	2.034824	0.0547
LIMP1(-1)	0.082955	0.086438	0.959702	0.3481
LIMP1(-2)	0.033053	0.080740	0.409374	0.6864
LIMP1(-3)	0.121725	0.072661	1.675242	0.1087
LEXP1	0.294876	0.020879	14.12297	0.0000
LEXP1(-1)	-0.164103	0.038300	-4.284690	0.0003
C	3.220117	0.690079	4.666304	0.0001

R-squared	0.999412	Mean dependent var	29.65280
Adjusted R-squared	0.999215	S.D. dependent var	0.882277
S.E. of regression	0.024713	Akaike info criterion	-4.334043
Sum squared resid	0.012825	Schwarz criterion	-3.956858
Log likelihood	70.84362	Hannan-Quinn criter.	-4.215913
F-statistic	5095.317	Durbin-Watson stat	1.816243
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDP1)
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/23 Time: 14:48
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.220117	0.690079	4.666304	0.0001
LGDP1(-1)*	-0.566222	0.125861	-4.498778	0.0002
LIMP1(-1)	0.350416	0.078203	4.480851	0.0002
LEXP1(-1)	0.130773	0.034984	3.738040	0.0012
D(LIMP1)	0.112683	0.055377	2.034824	0.0547

D(LIMP1(-1))	-0.154778	0.069020	-2.242513	0.0358
D(LIMP1(-2))	-0.121725	0.072661	-1.675242	0.1087
D(LEXP1)	0.294876	0.020879	14.12297	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP1	0.618867	0.026940	22.97170	0.0000
LEXP1	0.230957	0.026317	8.775797	0.0000
C	5.687024	0.335154	16.96838	0.0000

EC = LGDP1 - (0.6189*LIMP1 + 0.2310*LEXP1 + 5.6870)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.303521	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق رقم 02
اختبارات تشخيص النموذج

اختبار - عدم ثبات التباين (ARCH Heteroskedasticity Test:)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.221589	Prob. F(3,22)	0.8804
Obs*R-squared	0.762592	Prob. Chi-Square(3)	0.8584

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/14/23 Time: 17:23
Sample (adjusted): 1996 2021
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000456	0.000221	2.059515	0.0515
RESID^2(-1)	0.033749	0.211569	0.159517	0.8747
RESID^2(-2)	-0.113502	0.210731	-0.538611	0.5956
RESID^2(-3)	0.131615	0.209885	0.627079	0.5371

R-squared	0.029330	Mean dependent var	0.000478
Adjusted R-squared	-0.103034	S.D. dependent var	0.000683
S.E. of regression	0.000717	Akaike info criterion	-11.50118
Sum squared resid	1.13E-05	Schwarz criterion	-11.30762
Log likelihood	153.5153	Hannan-Quinn criter.	-11.44544
F-statistic	0.221589	Durbin-Watson stat	1.743967
Prob(F-statistic)	0.880355		

إختبارBreusch–Godfrey LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.195398	Prob. F(2,19)	0.8241
Obs*R-squared	0.584456	Prob. Chi-Square(2)	0.7466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/14/23 Time: 17:07
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP1(-1)	-0.043104	0.164359	-0.262258	0.7959
LIMP1	-0.008617	0.062558	-0.137738	0.8919
LIMP1(-1)	0.019429	0.100136	0.194030	0.8482
LIMP1(-2)	-0.001585	0.084411	-0.018783	0.9852
LIMP1(-3)	0.017058	0.088450	0.192850	0.8491
LEXP1	0.002402	0.022203	0.108184	0.9150
LEXP1(-1)	0.008502	0.045962	0.184981	0.8552
C	0.226616	0.894175	0.253435	0.8027
RESID(-1)	0.146286	0.290731	0.503167	0.6206
RESID(-2)	-0.088570	0.240988	-0.367528	0.7173

R-squared	0.020154	Mean dependent var	3.51E-16
Adjusted R-squared	-0.443984	S.D. dependent var	0.021402
S.E. of regression	0.025718	Akaike info criterion	-4.216472
Sum squared resid	0.012567	Schwarz criterion	-3.744990
Log likelihood	71.13884	Hannan-Quinn criter.	-4.068809
F-statistic	0.043422	Durbin-Watson stat	2.052055
Prob(F-statistic)	0.999980		

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	8.104466	(3, 21)	0.0009
Chi-square	24.31340	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=0, C(3)=0, C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.433778	0.125861
C(3)	0.082955	0.086438
C(7)	-0.164103	0.038300

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق رقم 03
درجة التأخير المثلى لنموذجARDL

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LGDP1
Date: 06/14/23 Time: 15:51
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
423	72.975991	-5.198079	-4.808039	-5.089899	0.999469	ARDL(1, 3, 1)
422	73.276410	-5.142113	-4.703318	-5.020410	0.999449	ARDL(1, 3, 2)
359	73.145720	-5.131658	-4.692862	-5.009954	0.999443	ARDL(2, 3, 1)
415	73.044707	-5.123577	-4.684781	-5.001873	0.999439	ARDL(1, 4, 1)
414	73.327758	-5.066221	-4.578670	-4.930995	0.999415	ARDL(1, 4, 2)
358	73.298068	-5.063845	-4.576295	-4.928620	0.999414	ARDL(2, 3, 2)
421	73.282170	-5.062574	-4.575023	-4.927348	0.999413	ARDL(1, 3, 3)
295	73.181076	-5.054486	-4.566936	-4.919260	0.999408	ARDL(3, 3, 1)
351	73.179963	-5.054397	-4.566847	-4.919171	0.999408	ARDL(2, 4, 1)
407	73.095720	-5.047658	-4.560107	-4.912432	0.999404	ARDL(1, 5, 1)
399	74.030486	-5.042439	-4.506133	-4.893691	0.999407	ARDL(1, 6, 1)
391	74.461263	-4.996901	-4.411841	-4.834630	0.999383	ARDL(1, 7, 1)
335	74.395419	-4.991634	-4.406573	-4.829363	0.999380	ARDL(2, 6, 1)
350	73.377313	-4.990185	-4.453880	-4.841437	0.999376	ARDL(2, 4, 2)
406	73.374713	-4.989977	-4.453672	-4.841229	0.999375	ARDL(1, 5, 2)
398	74.353585	-4.988287	-4.403226	-4.826016	0.999378	ARDL(1, 6, 2)
231	73.347424	-4.987794	-4.451489	-4.839046	0.999374	ARDL(4, 3, 1)
413	73.327768	-4.986221	-4.449916	-4.837473	0.999373	ARDL(1, 4, 3)
343	73.315725	-4.985258	-4.448953	-4.836510	0.999372	ARDL(2, 5, 1)
294	73.305845	-4.984468	-4.448162	-4.835719	0.999372	ARDL(3, 3, 2)
357	73.304692	-4.984375	-4.448070	-4.835627	0.999372	ARDL(2, 3, 3)
420	73.283855	-4.982708	-4.446403	-4.833960	0.999371	ARDL(1, 3, 4)
287	73.268883	-4.981511	-4.445205	-4.832762	0.999370	ARDL(3, 4, 1)
223	73.691409	-4.935313	-4.350252	-4.773042	0.999344	ARDL(4, 4, 1)
327	74.688689	-4.935095	-4.301280	-4.759302	0.999344	ARDL(2, 7, 1)
390	74.602968	-4.928237	-4.294422	-4.752444	0.999340	ARDL(1, 7, 2)
271	74.435183	-4.914815	-4.280999	-4.739021	0.999331	ARDL(3, 6, 1)
286	73.425135	-4.914011	-4.328950	-4.751740	0.999330	ARDL(3, 4, 2)
167	73.422318	-4.913785	-4.328725	-4.751515	0.999330	ARDL(5, 3, 1)
293	73.409071	-4.912726	-4.327665	-4.750455	0.999329	ARDL(3, 3, 3)
230	73.400782	-4.912063	-4.327002	-4.749792	0.999329	ARDL(4, 3, 2)
334	74.395634	-4.911651	-4.277835	-4.735857	0.999329	ARDL(2, 6, 2)
342	73.383086	-4.910647	-4.325586	-4.748376	0.999328	ARDL(2, 5, 2)
349	73.377429	-4.910194	-4.325134	-4.747923	0.999328	ARDL(2, 4, 3)
405	73.374872	-4.909990	-4.324929	-4.747719	0.999327	ARDL(1, 5, 3)
412	73.369246	-4.909540	-4.324479	-4.747269	0.999327	ARDL(1, 4, 4)
279	73.357715	-4.908617	-4.323557	-4.746346	0.999326	ARDL(3, 5, 1)
397	74.353843	-4.908307	-4.274492	-4.732514	0.999326	ARDL(1, 6, 3)
356	73.305904	-4.904472	-4.319412	-4.742201	0.999324	ARDL(2, 3, 4)
419	73.284000	-4.902720	-4.317660	-4.740449	0.999323	ARDL(1, 3, 5)
266	79.275078	-4.902006	-4.024416	-4.658600	0.999221	ARDL(3, 6, 6)
416	69.246909	-4.899753	-4.509712	-4.791572	0.999284	ARDL(1, 4, 0)
408	70.198470	-4.895878	-4.457082	-4.774174	0.999295	ARDL(1, 5, 0)
418	74.196429	-4.895714	-4.261899	-4.719921	0.999318	ARDL(1, 3, 6)

326	74.752716	-4.860217	-4.177647	-4.670901	0.999288	ARDL(2, 7, 2)
222	73.732720	-4.858618	-4.224802	-4.682824	0.999292	ARDL(4, 4, 2)
159	73.728751	-4.858300	-4.224485	-4.682507	0.999292	ARDL(5, 4, 1)
263	74.705173	-4.856414	-4.173843	-4.667098	0.999285	ARDL(3, 7, 1)
215	73.692538	-4.855403	-4.221588	-4.679610	0.999290	ARDL(4, 5, 1)
344	70.649249	-4.851940	-4.364390	-4.716714	0.999275	ARDL(2, 5, 0)
103	73.633139	-4.850651	-4.216836	-4.674858	0.999286	ARDL(6, 3, 1)
389	74.602987	-4.848239	-4.165668	-4.658923	0.999280	ARDL(1, 7, 3)
394	76.556553	-4.844524	-4.064444	-4.628163	0.999247	ARDL(1, 6, 6)
285	73.539785	-4.843183	-4.209367	-4.667389	0.999281	ARDL(3, 4, 3)
207	74.467085	-4.837367	-4.154796	-4.648051	0.999272	ARDL(4, 6, 1)
166	73.455332	-4.836427	-4.202611	-4.660633	0.999276	ARDL(5, 3, 2)
400	70.447685	-4.835815	-4.348264	-4.700589	0.999263	ARDL(1, 6, 0)
396	74.441076	-4.835286	-4.152716	-4.645970	0.999270	ARDL(1, 6, 4)
229	73.438888	-4.835111	-4.201296	-4.659318	0.999275	ARDL(4, 3, 3)
348	73.437164	-4.834973	-4.201158	-4.659180	0.999275	ARDL(2, 4, 4)
270	74.436720	-4.834938	-4.152367	-4.645622	0.999270	ARDL(3, 6, 2)
278	73.426160	-4.834093	-4.200277	-4.658299	0.999274	ARDL(3, 5, 2)
292	73.412769	-4.833022	-4.199206	-4.657228	0.999274	ARDL(3, 3, 4)
404	73.410630	-4.832850	-4.199035	-4.657057	0.999273	ARDL(1, 5, 4)
333	74.396055	-4.831684	-4.149114	-4.642368	0.999267	ARDL(2, 6, 3)
341	73.383275	-4.830662	-4.196847	-4.654869	0.999272	ARDL(2, 5, 3)
411	73.378475	-4.830278	-4.196463	-4.654485	0.999272	ARDL(1, 4, 5)
424	67.377815	-4.830225	-4.488940	-4.735567	0.999215	ARDL(1, 3, 0)
352	69.360308	-4.828825	-4.390029	-4.707122	0.999247	ARDL(2, 4, 0)
355	73.305994	-4.824479	-4.190664	-4.648686	0.999267	ARDL(2, 3, 5)
265	79.294735	-4.823579	-3.897233	-4.566650	0.999092	ARDL(3, 6, 7)
258	79.279034	-4.822323	-3.895977	-4.565394	0.999091	ARDL(3, 7, 6)
202	79.275466	-4.822037	-3.895692	-4.565108	0.999091	ARDL(4, 6, 6)
354	74.226998	-4.818160	-4.135589	-4.628844	0.999258	ARDL(2, 3, 6)
417	74.225584	-4.818047	-4.135476	-4.628731	0.999257	ARDL(1, 3, 7)
410	74.215142	-4.817211	-4.134641	-4.627895	0.999257	ARDL(1, 4, 6)
79	76.088817	-4.807105	-4.027025	-4.590744	0.999218	ARDL(6, 6, 1)
336	71.024209	-4.801937	-4.265631	-4.653188	0.999246	ARDL(2, 6, 0)
95	74.008831	-4.800706	-4.118136	-4.611390	0.999244	ARDL(6, 4, 1)
199	74.972467	-4.797797	-4.066472	-4.594959	0.999231	ARDL(4, 7, 1)
39	73.930118	-4.794409	-4.111839	-4.605093	0.999240	ARDL(7, 3, 1)
330	76.915200	-4.793216	-3.964380	-4.563332	0.999177	ARDL(2, 6, 6)
15	76.813915	-4.785113	-3.956278	-4.555229	0.999170	ARDL(7, 6, 1)
214	73.781808	-4.782545	-4.099974	-4.593229	0.999231	ARDL(4, 5, 2)
262	74.774577	-4.781966	-4.050641	-4.579128	0.999218	ARDL(3, 7, 2)
158	73.757640	-4.780611	-4.098041	-4.591295	0.999229	ARDL(5, 4, 2)
388	74.754762	-4.780381	-4.049055	-4.577542	0.999217	ARDL(1, 7, 4)
325	74.752819	-4.780226	-4.048900	-4.577387	0.999217	ARDL(2, 7, 3)
151	73.746142	-4.779691	-4.097121	-4.590375	0.999228	ARDL(5, 5, 1)
221	73.734952	-4.778796	-4.096226	-4.589480	0.999228	ARDL(4, 4, 3)
269	74.704862	-4.776389	-4.045064	-4.573550	0.999214	ARDL(3, 6, 3)
280	70.680652	-4.774452	-4.238147	-4.625704	0.999225	ARDL(3, 5, 0)
102	73.678113	-4.774249	-4.091679	-4.584933	0.999224	ARDL(6, 3, 2)
386	76.663768	-4.773101	-3.944266	-4.543218	0.999160	ARDL(1, 7, 6)
228	73.643858	-4.771509	-4.088938	-4.582193	0.999222	ARDL(4, 3, 4)
392	70.643445	-4.771476	-4.235170	-4.622727	0.999223	ARDL(1, 7, 0)
393	76.619635	-4.769571	-3.940735	-4.539687	0.999157	ARDL(1, 6, 7)
284	73.570413	-4.765633	-4.083063	-4.576317	0.999217	ARDL(3, 4, 4)
277	73.554488	-4.764359	-4.081789	-4.575043	0.999216	ARDL(3, 5, 3)
143	74.539070	-4.763126	-4.031800	-4.560287	0.999203	ARDL(5, 6, 1)
206	74.467094	-4.757368	-4.026042	-4.554529	0.999199	ARDL(4, 6, 2)
165	73.462300	-4.756984	-4.074414	-4.567668	0.999211	ARDL(5, 3, 3)
290	74.459228	-4.756738	-4.025413	-4.553900	0.999198	ARDL(3, 3, 6)
332	74.455202	-4.756416	-4.025091	-4.553578	0.999198	ARDL(2, 6, 4)
347	73.451035	-4.756083	-4.073512	-4.566767	0.999210	ARDL(2, 4, 5)

395	74.441087	-4.755287	-4.023962	-4.552448	0.999197	ARDL(1, 6, 5)
340	73.437185	-4.754975	-4.072404	-4.565659	0.999209	ARDL(2, 5, 4)
291	73.419968	-4.753597	-4.071027	-4.564281	0.999208	ARDL(3, 3, 5)
403	73.412173	-4.752974	-4.070403	-4.563658	0.999207	ARDL(1, 5, 5)
360	67.379647	-4.750372	-4.360332	-4.642191	0.999169	ARDL(2, 3, 0)
288	69.362850	-4.749028	-4.261478	-4.613802	0.999196	ARDL(3, 4, 0)
257	79.351137	-4.748091	-3.772990	-4.477639	0.998916	ARDL(3, 7, 7)
31	74.308359	-4.744669	-4.013343	-4.541830	0.999189	ARDL(7, 4, 1)
201	79.298533	-4.743883	-3.768782	-4.473431	0.998911	ARDL(4, 6, 7)
409	74.289483	-4.743159	-4.011833	-4.540320	0.999187	ARDL(1, 4, 7)
194	79.281628	-4.742530	-3.767430	-4.472079	0.998910	ARDL(4, 7, 6)
138	79.278164	-4.742253	-3.767152	-4.471802	0.998910	ARDL(5, 6, 6)
346	74.270776	-4.741662	-4.010337	-4.538823	0.999186	ARDL(2, 4, 6)
402	74.261457	-4.740917	-4.009591	-4.538078	0.999186	ARDL(1, 5, 6)
272	71.244223	-4.739538	-4.154477	-4.577267	0.999202	ARDL(3, 6, 0)
353	74.242902	-4.739432	-4.008107	-4.536594	0.999184	ARDL(2, 3, 7)
322	77.163539	-4.733083	-3.855493	-4.489677	0.999078	ARDL(2, 7, 6)
71	76.148734	-4.731899	-3.903063	-4.502015	0.999125	ARDL(6, 7, 1)
78	76.145702	-4.731656	-3.902821	-4.501772	0.999124	ARDL(6, 6, 2)
385	77.114511	-4.729161	-3.851570	-4.485755	0.999074	ARDL(1, 7, 7)
328	71.111978	-4.728958	-4.143898	-4.566687	0.999194	ARDL(2, 7, 0)
226	75.082011	-4.726561	-3.946480	-4.510200	0.999153	ARDL(4, 3, 6)
87	74.052471	-4.724198	-3.992872	-4.521359	0.999172	ARDL(6, 5, 1)
94	74.050362	-4.724029	-3.992703	-4.521190	0.999172	ARDL(6, 4, 2)
198	75.040751	-4.723260	-3.943180	-4.506899	0.999150	ARDL(4, 7, 2)
7	77.017101	-4.721368	-3.843778	-4.477962	0.999067	ARDL(7, 7, 1)
135	74.992204	-4.719376	-3.939296	-4.503015	0.999146	ARDL(5, 7, 1)
38	73.987339	-4.718987	-3.987662	-4.516149	0.999167	ARDL(7, 3, 2)
14	76.978269	-4.718262	-3.840671	-4.474855	0.999064	ARDL(7, 6, 2)
329	76.939411	-4.715153	-3.837562	-4.471747	0.999061	ARDL(2, 6, 7)
261	74.936799	-4.714944	-3.934863	-4.498583	0.999143	ARDL(3, 7, 3)
232	68.873069	-4.709846	-4.222295	-4.574620	0.999164	ARDL(4, 3, 0)
296	67.865279	-4.709222	-4.270427	-4.587519	0.999151	ARDL(3, 3, 0)
13	77.862562	-4.709005	-3.782659	-4.452076	0.998982	ARDL(7, 6, 3)
150	73.859616	-4.708769	-3.977444	-4.505931	0.999159	ARDL(5, 5, 2)
220	73.852813	-4.708225	-3.976900	-4.505386	0.999158	ARDL(4, 4, 4)
324	74.839481	-4.707158	-3.927078	-4.490797	0.999136	ARDL(2, 7, 4)
213	73.793193	-4.703455	-3.972130	-4.500617	0.999154	ARDL(4, 5, 3)
268	74.793063	-4.703445	-3.923364	-4.487084	0.999133	ARDL(3, 6, 4)
205	74.786015	-4.702881	-3.922801	-4.486520	0.999132	ARDL(4, 6, 3)
157	73.759324	-4.700746	-3.969420	-4.497907	0.999152	ARDL(5, 4, 3)
387	74.756281	-4.700502	-3.920422	-4.484141	0.999130	ARDL(1, 7, 5)
101	73.708309	-4.696665	-3.965339	-4.493826	0.999149	ARDL(6, 3, 3)
216	70.683991	-4.694719	-4.109659	-4.532448	0.999166	ARDL(4, 5, 0)
227	73.676698	-4.694136	-3.962810	-4.491297	0.999147	ARDL(4, 3, 5)
164	73.648136	-4.691851	-3.960525	-4.489012	0.999145	ARDL(5, 3, 4)
321	77.638279	-4.691062	-3.764717	-4.434133	0.998964	ARDL(2, 7, 7)
77	76.632407	-4.690593	-3.813002	-4.447186	0.999037	ARDL(6, 6, 3)
276	73.598945	-4.687916	-3.956590	-4.485077	0.999141	ARDL(3, 5, 4)
283	73.570942	-4.685675	-3.954350	-4.482837	0.999139	ARDL(3, 4, 5)
142	74.554323	-4.684346	-3.904265	-4.467985	0.999116	ARDL(5, 6, 2)
224	69.519988	-4.681599	-4.145294	-4.532851	0.999150	ARDL(4, 4, 0)
282	74.502235	-4.680179	-3.900098	-4.463818	0.999112	ARDL(3, 4, 6)
193	79.470672	-4.677654	-3.653798	-4.393680	0.998658	ARDL(4, 7, 7)
289	74.464257	-4.677141	-3.897060	-4.460779	0.999110	ARDL(3, 3, 7)
331	74.461239	-4.676899	-3.896819	-4.460538	0.999109	ARDL(2, 6, 5)
339	73.456228	-4.676498	-3.945173	-4.473660	0.999131	ARDL(2, 5, 5)
208	71.420214	-4.673617	-4.039802	-4.497824	0.999148	ARDL(4, 6, 0)
6	77.380911	-4.670473	-3.744127	-4.413544	0.998942	ARDL(7, 7, 2)
30	74.361743	-4.668939	-3.888859	-4.452578	0.999102	ARDL(7, 4, 2)
345	74.328981	-4.666318	-3.886238	-4.449957	0.999100	ARDL(2, 4, 7)

100	74.328957	-4.666317	-3.886236	-4.449955	0.999100	ARDL(6, 3, 4)
23	74.326197	-4.666096	-3.886015	-4.449735	0.999100	ARDL(7, 5, 1)
401	74.310951	-4.664876	-3.884796	-4.448515	0.999099	ARDL(1, 5, 7)
264	71.304408	-4.664353	-4.030537	-4.488559	0.999140	ARDL(3, 7, 0)
137	79.300233	-4.664019	-3.640163	-4.380045	0.998639	ARDL(5, 6, 7)
130	79.295759	-4.663661	-3.639805	-4.379687	0.998639	ARDL(5, 7, 6)
74	79.287300	-4.662984	-3.639128	-4.379010	0.998638	ARDL(6, 6, 6)
338	74.271927	-4.661754	-3.881674	-4.445393	0.999096	ARDL(2, 5, 6)
86	74.265141	-4.661211	-3.881131	-4.444850	0.999095	ARDL(6, 5, 2)
197	75.257881	-4.660630	-3.831795	-4.430747	0.999060	ARDL(4, 7, 3)
168	69.249095	-4.659928	-4.123622	-4.511179	0.999131	ARDL(5, 3, 0)
70	76.192379	-4.655390	-3.777800	-4.411984	0.999003	ARDL(6, 7, 2)
162	75.179365	-4.654349	-3.825514	-4.424465	0.999054	ARDL(5, 3, 6)
5	78.150683	-4.652055	-3.676954	-4.381603	0.998807	ARDL(7, 7, 3)
72	74.143533	-4.651483	-3.871402	-4.435121	0.999086	ARDL(6, 7, 0)
218	75.133996	-4.650720	-3.821884	-4.420836	0.999051	ARDL(4, 4, 6)
225	75.099024	-4.647922	-3.819086	-4.418038	0.999048	ARDL(4, 3, 7)
93	74.052680	-4.644214	-3.864134	-4.427853	0.999080	ARDL(6, 4, 3)
134	75.045551	-4.643644	-3.814809	-4.413760	0.999044	ARDL(5, 7, 2)
260	75.044748	-4.643580	-3.814744	-4.413696	0.999044	ARDL(3, 7, 4)
37	74.010069	-4.640806	-3.860725	-4.424444	0.999077	ARDL(7, 3, 3)
12	78.003926	-4.640314	-3.665213	-4.369863	0.998792	ARDL(7, 6, 4)
75	77.991189	-4.639295	-3.664194	-4.368844	0.998791	ARDL(6, 6, 5)
76	76.988484	-4.639079	-3.712733	-4.382150	0.998909	ARDL(6, 6, 4)
160	69.908507	-4.632681	-4.047620	-4.470410	0.999112	ARDL(5, 4, 0)
212	73.901648	-4.632132	-3.852051	-4.415771	0.999069	ARDL(4, 5, 4)
80	72.878394	-4.630272	-3.898946	-4.427433	0.999090	ARDL(6, 6, 0)
149	73.860425	-4.628834	-3.848753	-4.412473	0.999066	ARDL(5, 5, 3)
323	74.857811	-4.628625	-3.799789	-4.398741	0.999029	ARDL(2, 7, 5)
219	73.857400	-4.628592	-3.848511	-4.412231	0.999065	ARDL(4, 4, 5)
156	73.852898	-4.628232	-3.848151	-4.411871	0.999065	ARDL(5, 4, 4)
141	74.838520	-4.627082	-3.798246	-4.397198	0.999028	ARDL(5, 6, 3)
267	74.833947	-4.626716	-3.797880	-4.396832	0.999027	ARDL(3, 6, 5)
204	74.796708	-4.623737	-3.794901	-4.393853	0.999025	ARDL(4, 6, 4)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12